

سلسلة دراسات استراتيجية (20)



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

د. علي الجرباوي ود. عاصم خليل

النزاعات المسلحة وأمن المرأة

د. علي الجرباوي
و
د. عاصم خليل

2008

جامعة بركزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

ISBN 978-9950-316-386

النزاعات المسلحة وأمن المرأة

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

النزاعات المسلحة وأمن المرأة

د. علي الجرباوي

و

د. عاصم خليل

النزاعات المسلحة وأمن المرأة

الطبعة الأولى - تشرين ثاني/ نوفمبر - ٢٠٠٨

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN 978-9950-316-386



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت - فلسطين

تلفاكس: +٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢٩٣٩

بريد الإلكتروني: giis@birzeit.edu

الصفحة الإلكترونية: www.home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من مؤسسة فورد

مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل الى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرهما المجتمعية والاكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، ما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالياً وعشوائياً، ارتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة، ولذلك، تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

إن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضاً توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة واهتمام عام، عل ذلك يكون مفيداً وذا أثر إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

النزاعات المسلحة وأمن المرأة.....	٧
مقدمة.....	٩
حول علاقة الأمن القومي بأمن الدولة والأمن الإنساني.....	١١
العنف ضد المرأة أثناء وبعد النزاعات المسلحة.....	١٥
القانون الدولي والمرأة في النزاعات المسلحة.....	٣٠
قدرة القانون الدولي على توفير الحماية للمرأة أثناء النزاعات المسلحة.....	٣٩
الآفاق المستقبلية.....	٤٥

النزاعات المسلحة وأمن المرأة

د. علي الجرباوي^{(١)*}

و

د. عاصم خليل^{(٢)**}

(١)* أستاذ في دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
(٢)** أستاذ مساعد في دائرة القانون، جامعة بيرزيت، فلسطين.

مقدمة

منذ مطلع التاريخ والعلاقات البشرية يتنازعها صراع جدلي بين الخير والشر. من ناحية، سعت البشرية دائماً في مُثلها العليا لتحقيق العدل والمساواة والأمن والأمان والاستقرار لكافة البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات المختلفة، دون تمييز بين إنسان وآخر، أو إجحاف بحق إنسان مقابل آخر. الجميع سواسية يستحقون الحياة بكرامة وبصورةٍ لائقة تحقق إنسانية الإنسان الكاملة والواقفية. ولكن، من ناحيةٍ أخرى، ونظراً لمحدودية المصادر المتاحة، فإن المثل العليا اصطدمت دائماً مع الحاجة، ما أنتج صراعاً أصبح دائماً ومستمراً بين البشر، ضمن مجتمعاتهم وبينها، للاستحواذ على أكبر قدر من هذه المصادر. وكانت النتيجة العملية المرة لهذا الصراع أن تقسّم البشر إلى شعوب وطبقات وفئات ومجموعات متناحرة ومتنازعة، تتسم بعدم التكافؤ في الفرص والإمكانيات، لأن بعضها تمكن من الاستحواذ على نسبة أكبر من المصادر المحدودة من غيره. نتيجة لذلك، وعضواً عن تحقيق العدل والمساواة والأمن والأمان والاستقرار لكل البشر، فإن قسماً منهم حقق ذلك على حساب آخر، ما أدى تكريس التباين والتمييز والفرقة والاستغلال بين بعضهم بعضاً؛ قسم ذو حظوةٍ يقابله بالضرورة قسم هش ومهّمس.

لهيمنة الطبيعة الذكورية في معظم حقب التاريخ، ولكون الصراع الناجم عن الحاجة وليس الوفاق الناتج عن المثل العليا هو ما تحكم فعلياً بطبيعة العلاقات البشرية، عانت المرأة تقليدياً كفة من هشاشة الوضع والتهميش، مثلها مثل الأطفال وكبار السن والفقراء من الرجال. وإن كانت هذه المعاناة قائمة في وقت السلم، فإنها تتفاقم أثناء وبعد النزاعات المسلحة، داخلية كانت أو بين الدول، لما تجلبه هذه النزاعات من ويلات عامة، تصبح فيها الفئات الهشة والمهمشة الأكثر عرضة للمعاناة والاستغلال وللسلسلة ممتدة من الانتهاكات.

مع تطور الوعي الإنساني بفداحة ما تتعرض له المرأة (والفئات الهشة الأخرى) من انتهاكات، وخصوصاً خلال النزاعات المسلحة، وتقدّم سبل الكشف عن ذلك في سبل الإعلام والاتصال، وازدياد الاهتمام الدولي بضرورة إيقاف هذه المعاناة، شهد القرن العشرين نقلة نوعية في مجال السعي لتحسين وضعية

حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص. هذه النقطة لم تكن على صعيد تحديد وتوضيح المفاهيم فحسب، وإنما جاءت أيضاً لتُحدث نقلة نوعية على صعيد الأولويات والمعايير. فمن الانطلاق من فرض قيود أثناء النزاعات المسلحة (حماية سلبية للجماعات عن طريق الامتناع عن القيام ببعض الأفعال)، إلى الوصول لتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات ايجابية في وقت السلم، كما في الحرب (حماية ايجابية عن طريق القيام بأفعال تعزّز التحرّر من الحاجة والخوف وبالتالي العيش بكرامة).^(١) ويُلاحظ امتداد هذه النقطة النوعية لتشمل وضع المرأة، إذ لم تعد مسألة الاهتمام بها مقتصرةً على حمايتها أثناء النزاعات المسلحة فقط، بل بتعزيز دورها وتقوية مكانتها في المجتمع أثناء أوقات السلم، من أجل الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي أيضاً. ويلاحظ أن هذه النقطة تعكس أيضاً تمتين العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على أساس أن سريان الأخير أوقات النزاعات المسلحة لا يعني الدول من التزاماتها أيضاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.^(٢)

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع وضع المرأة أثناء وبعد النزاعات المسلحة، وكيفية تعامل القانون الدولي مع هذا الواقع في ضوء تطور مفهوم الأمن الإنساني. وتركّز الورقة على إبراز حقيقة أن تحقيق أمن المرأة لم يعد يقتصر فقط على مسألة توفير الحماية والمساعدة لها، بل أصبح شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق أمن المجتمع، وقضية مجتمعية ودولية مُلحة تخدم السلم والاستقرار على الصعيد الإنساني العام. وتصل الورقة إلى الاستنتاج الطبيعي بأن تمكين المرأة وتفعيل دورها يعزّز من الأمن القومي لدولها، وذلك لأن تحقيق الأمن الإنساني ضروري لتحقيق الأمن القومي للدول، وإشعاع حالة السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي أيضاً.^(٣)

(١) وقد تم تتويج هذه الجهود بتبني أول قرار صادر عن مجلس الأمن في هذا الخصوص وهو القرار رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ والذي سيتم تناوله لاحقاً في هذه الدراسة.

(٢) William Abresch, "A Human Rights Law of Internal Armed Conflict: The European Court of Human Rights in Chechnya," *Working Paper Extrajudicial Executions Series 4* (2005):2. <http://www.chrgi.org/>

(٣) Fionnuala Ní Aoláin, "Political Violence and Gender During Times of Transition," *Colum. J. Gender & L.* 15 (2006): 847.

حول علاقة الأمن القومي بأمن الدولة والأمن الإنساني^(٤)

منذ بدأت الدولة الحديثة بالتشكل ابتداءً من القرن السابع عشر، وتطوّرت لاحقاً لتصبح كدولة قومية مرتكز النظام الدولي وأساس العلاقات الدولية، التصق مفهوم الأمن القومي بأمن الدولة. مفاد هذا الالتصاق أن الأمن القومي للدولة (بمكوناتها) يتحقق بتحقيق أمن الدولة، أي بالحفاظ على وجودها وكيانيتها واستقرارها على أساس أنها أهم هيكل أساسي مُنظّم للعلاقات الداخلية (بين الفرد والمجتمع) والخارجية (مع الدول الأخرى). ولكن في علاقته بالدولة يمكن اعتبار أن مفهوم الأمن القومي تطور في منحيين مختلفين، وعلى الأغلب متضادين، وذلك انطلاقاً من التباين في النظرية السياسية الذي يمثله إختلاف رؤية كل من هوبز ولوك حول الطبيعة البشرية وكيفية تنظيمها من خلال الدولة.^(٥)

لعدم قناعته بإمكانية تحقيق التعاون الطوعي بين البشر، لأنانية الأفراد وتغليب مصالحهم الخاصة على العامة، ما يؤدي إلى صراع قد يُفسي بالمجتمع إلى حالة من الفوضى العارمة، وبالتالي انعدام الأمن والاستقرار، برّر هوبز ضرورة إنشاء الدولة ومنحها حرية التصرف المطلق لتنظيم شؤون المجتمع وأفراده. بالتالي نظر هوبز للدولة السلطوية التي يتحقق مبرر وجودها من خلال قيامها بواجبها المتمثل برعاية رعاياها الذين ينفرت عقدهم بزوالها، أو ضعفها. لذلك فإن وجود وقوة الدولة عند هوبز هو الأساس، وتحقق أمنها هو الغاية، كون ذلك يُعدّ المدخل الذي يحقق للأفراد والمجتمع أمنهم. من هذه النظرة يُستخلص أن الأمن القومي يتحقق فقط بضمان أمن الدولة من خلال انصياح الرعايا لمطالبها، وذلك من خلال

^(٤) للمزيد حول علاقة الأمن القومي بالأمن الإنساني، راجع:

David C. Jackson, "Individual Rights and National Security," *The Modern Law Review* 20, no. 4 (July 1957): 364-380; Marcus G. Raskin, "Democracy versus the National Security State," *Law and Contemporary Problems* 40, no. 3, Presidential Power: Part 2 (Summer 1976): 189-220.

^(٥) Commission on Human Security, *Human Security Now* (New York, 2003): 2-19. <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf>.

إقامة علاقة عمودية تنطلق من فوق، من الدولة، لتصل نزولاً إلى تحت، وتستقر عند الفرد.^(٦)

على العكس من هوبز، انطلق لوك في نظريته السياسية من واقعية تحقق التعاون بين البشر، لطبية فطرية متأصلة في نفوسهم، ما يشير إلى عدم وجود تعارض بالضرورة بين تحقيق المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجموعة. ولكن لزيادة عدد الناس من جهة، ومحدودية المصادر المتاحة من جهة أخرى، فإن مصالح الأفراد قد تتضارب، الأمر الذي يحتاج إلى عملية تنظيم وتقنين. لذلك توجد الدولة التي يستقطع لها المواطنون، وليس الرعايا، جزءاً من حقوقهم المستردة لتقوم دون تسلط عليهم، بل بموافقتهم المشروطة بحسن أدائها، بإدارة وتنظيم شؤونهم. وبالتالي فإن الأمن القومي عند لوك يتحقق بتوفر أمن المواطنين الذين يمنحون بإرادتهم الحرية والمشروطة تفويضاً للدولة كي تحكم. ومن هذا المنطلق فإن أمن الدولة ينبع من استمرار رضى المواطنين عن أدائها ودعمهم لسياساتها. ولذلك فإن الأمن القومي وفقاً لنظرية لوك المستنبط منها الطبيعة الديمقراطية للدولة يبدأ من تحت، من عند المواطن، وينطلق صعوداً إلى أعلى ليستقر عند الدولة.^(٧)

بقيت وجهتا النظر المتعارضتان تتصارعان لمدة قرون عديدة حول تفسير شرعية وجود الدولة وتبرير أفعالها، وارتبط بذلك استمرار الخلاف على مفهوم الأمن القومي. فقد استقر منحى على اعتبار أن الأمن القومي يعني حماية الدولة، كمؤسسات ونظام من التهديدات الخارجية الوافدة عليها من الدول

^(٦) للمزيد حول فلسفة توماس هوبز بخصوص الدولة وطبيعتها: كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط. ٨، ١٩٩٧)، ص ٧٨-٧٩. راجع أيضاً:

George Schedler, "Hobbes on the Basis of Political Obligation," *Journal of the History of Philosophy* 15, no.2 (April 1997): 165-170; James R. Martel, "The Radical Promise of Thomas Hobbes: The Road not taken in Liberal Theory," *Theory & Event* 4, no.2 (2000); Aloysius Martinich, "On the Proper Interpretation of Hobbes's Philosophy," *Journal of the History of Philosophy* 34, no.2 (April 1996): 273-283.

^(٧) للمزيد حول فلسفة جون لوك بخصوص الدولة وطبيعتها: الغالي، مبادئ القانون الدستوري، ص ٧٩-٨٠. راجع أيضاً:

Wolfram Schmidgen, "The Politics and Philosophy of Mixture: John Locke Recomposed," *The Eighteenth Century* 48, no.3 (Fall 2007): 205-223.

الأخرى، والتهديدات الداخلية الصادرة عن رعايا يحاولون تقويض ركائزها تحقيقاً لمصالحهم الخاصة. بحسب هذا المفهوم للأمن القومي فإن علاقة الدولة بأفرادها تتسم بالتوتر الدائم مما لا يسمح بتطور أمن إنساني ذي مغزى إيجابي. أما المنحى الآخر فاستمر يعتبر أن الأمن القومي هو النتيجة الحتمية لتحقق أمن المواطنين في دولة تحترم حقوقهم وحررياتهم وتعاملهم جميعاً سواسية دون تمييز.

مع مرور الوقت مالت كفة الميزان باتجاه المنحى الديمقراطي على السلطوي، لتسجل اختراقاً أساسياً في نهاية القرن العشرين بانتهاء الاتحاد السوفياتي. فعدا عن الرفض المتوقع لاستمرار تسلطية الدولة على أفرادها، كان لهذا المسار أسباباً أخرى منها خروج الدولة خارج حدود أوروبا عن نطاق القومية. فدخل العالم الجديد تشكلت من قوميات مهاجرة عديدة، واستطاعت لطبيعتها المهاجرة أن تُعزِّز مفهوم المواطنة وأن تُشكل مفهوم أمنها القومي على هذا الأساس. أما دول حقبة ما بعد الاستعمار في آسيا وأفريقيا فقد أدت هندسة حدودها وفقاً للمصالح الاستعمارية إلى تضمُّنها لقوميات مختلفة ومتنوعة. ومع أن هذه الدول حاولت جاهدة خلال العقود الماضية ضبط أوضاعها بالتسلط على أفرادها، إلا أن محاولاتها باءت في معظمها بالفشل. وكثير من هذه الدول يعاني حالياً من صراعات داخلية ونزاعات مسلحة، ما يثبت أن أمنها القومي لن يتحقق إلا عند تعاملها مع أفرادها كمواطنين متساوين رغم اختلاف الأعراق والقوميات.

كما وكان لدخول العالم مرحلة العولمة، بما يعنيه ذلك من تكشُّف لسيادة الدولة وتعرُّض تسلطها لنقد متزايد، أثر إيجابي في تعزيز ربط الأمن القومي للدولة بالأمن الإنساني.⁽⁸⁾ وبالطبع يكتسب هذا التعزيز أهمية خاصة الآن بسبب ازدياد النزاعات المسلَّحة وتحول أكثرها إلى نزاعات داخلية، يكون المدنيون فيها الضحية الأسهل. ومن هنا يأتي تزايد الاهتمام بوضع المرأة في النزاعات المسلَّحة، إذا أن معاناة النساء (والفتيات الهشَّة الأخرى) تظهر أن استمرار ربط مفهوم الأمن القومي بأمن الدولة لم يعد كافياً لضمان حماية هذه الفئات.

⁽⁸⁾ Commission, *Human Security Now*, p.5.

وافق هذا التحوّل في مفهوم الأمن القومي تطور على مستوى أداء المنظمات الدولية والقانون الدولي ومفهوم المسؤولية الجنائية الدولية. فقد قامت منظمة الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي بعمليات حفظ سلام أكثر من أي حقبة مضت. كما وساهمت في مفاوضات عديدة لتبني اتفاقيات دولية لوقف بعض التهديدات الجديدة التي أصبح العالم يعاني منها، وقامت بتشجيع التعاون على المستوى الإقليمي لمواجهتها.^(٩) وتم مع بداية القرن الحادي والعشرين إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز متابعة الانتهاكات والجرائم التي تمسّ البشرية.^(١٠)

مع أنّ تقدماً مهماً حصل في مجال تحوّل ربط مفهوم الأمن القومي من أمن الدولة إلى الأمن الانساني، إلا أنه يجب عدم المبالغة والاعتقاد أنه لم يعد هناك حاجة لتأمين حقوق الفئات المهمشة ومنع الانتهاكات التي تتعرض لها. فالانتهاكات مستمرة والمعاناة كبيرة، وما تزال هناك حروب تُشنّ باسم «حقوق الإنسان» وتقدّم على أنها حروب «إنسانية».^(١١) وبالتالي فإن إيلاء العنف الذي تتعرض له المرأة أثناء وبعد النزاعات المسلحة يستحق الاهتمام والمعالجة.^(١٢)

^(٩) Ibid., p.2.

^(١٠) David S. Mitchell, "The Prohibition of Rape in International Humanitarian Law as A Norm of Jus Cogens: Clarifying the Doctrine," *Duke J. Comp. & Int'l L.* 15 (2005): 219ff; Eileen Meier, "Prosecuting Sexual Violence Crimes During War and Conflict: New Possibilities for Progress," *Int'l Legal Theory* 10 (2004): 83ff; Timothy L H McCormack and Sue Robertson, "Jurisdictional Aspects of the Rome Statute the New International Criminal Court," *Melb. U. L. Rev.* 23 (1999): 635ff.

^(١١) Asem Khalil, *The Enactment of Constituent Power in the Arab World: The Palestinian Case* (PIFF, Etudes et Colloques 47, Helbing & Lichtenhahn, 2006): 303.

^(١٢) قد يتم استعمال موضوع المرأة وحمايتها أو «تحريرها» كحجة لإضفاء نوع من الشرعية على حروب قامت لتخدم أهدافاً سياسية. هذا ما حصل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث قدمت إدارة بوش تحرير النساء كأحد الأسباب التي تبرر حربها واجتياحها لأفغانستان. راجع:

Iris Marion Young, "The Logic of Masculinist Protection on the Current Security State," *Journal of Women in Culture and Society* 29, no.1 (2003): 17-18.

العنف ضد المرأة أثناء وبعد النزاعات المسلحة

تُعبّر ظاهرة العنف بشكل عام عن استغلال اختلال علاقة عدم تكافؤ القوة بين طرفين (أو أكثر)، ما يسمح للطرف القوي إيقاع الأذى المتعمد علي الطرف الضعيف دون وجل من إمكانية الردّ أو الردع، الأمر الذي يتطلب تدخلا خارجياً لمنع حصول هذا الأذى من الأساس، وإيقافه في حالة حصوله. ولكون النساء يشكلن في مختلف المجتمعات، ولأسباب متعددة، فئة هشة، فإنهن يتعرضن كجماعة، وتتعرض المرأة كفرد في هذه الجماعة، إلى صنوف مختلفة من العنف الذي يمارس عليها ليس فقط لكونها عضو في فئة هشة أو لأن لها حاجات خاصة، بل أيضاً وبالأساس لأنها امرأة. أي أنها تُستهدف بالعنف والإيذاء بسبب التمييز الواقع عليها لجنسها. ويُعرف هذا النوع من العنف بأنه القائم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالإناث، ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي ويهدد كيانها ويحد من حرياتها الأساسية في المساحتين العامة والخاصة، في وقت السلم كما في وقت الحرب.^(١٣) ويُمثل هذا النوع من العنف ظاهرة منتشرة في العالم، ما دفع بطرس غالي حين كان أميناً عاماً للأمم المتحدة لأن يُشدد في كلمته أمام المؤتمر الدولي الرابع حول النساء في بكين عام ١٩٩٥ على «أن العنف ضد النساء مشكلة عالمية، تحتاج لذلك إلى إدانة عالمية».^(١٤)

تتعرض المرأة في أوقات السلم لأنواع عديدة من العنف الممارس ضدها من مستويات متعددة: عنف داخل العائلة (كالضرب والاعتصاب)، وفي المجتمع (كالدعارة والعمالة القسرية)، ومن قبل الدولة التي إما تقوم بممارسته

^(١٣) ورد هذا التعريف الشمولي للعنف ضد المرأة في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في كانون الأول ١٩٩٣، ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. راجع:

نهاد أبو القمصان، «العنف المجتمعي ضد المرأة خارج النزاعات المسلحة»، الإنساني ٤٢ (ربيع

٢٠٠٨): ٣٥

^(١٤) Rebecca Adams, "Violence Against Women and International Law: The Fundamental Law Right to State Protection from Domestic Violence," *N.Y. Int'l L. Rev.* 20, no.57 (2007): 57.

(تشريعات تمييزية) أو تتغاضى عمّن يمارسه (ما يسمى بجرائم «الشرف»). ويعتقد الكثيرون أنّ هذا العنف يمتد ويتفاقم خلال وبعد النزاعات المسلحة (بين الدول أو داخل الدولة) كونها تُنتج أجواءً وأنماطاً سلوكية عدائية ناجمة عن انتشار ثقافة عسكرية تضيء الشرعية على استباحة الكثير من القيود الناظمة للحياة المجتمعية والدولية وقت السلم.^(١٥) بالتالي، تصيح الفئات المدنية أكثر انكشافاً وعرضةً لانتهاكات الجنود والمسلحين. وعندما يحصل ذلك فإن النساء، ليس فقط لكونهن مدنيات، وإنما بسبب التمييز المسبق الواقع عليهن أصلاً في أوقات السلم أيضاً، يكنّ أول وأكثر المتعرضين لهذه الاستباحة والمعانين من جرائمها.^(١٦) وهذا ما دفع بكوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ليخاطب المؤتمر الذي تمّ بين وكالات الأمم المتحدة حول «عالم خال من العنف ضد المرأة» في نيويورك (١٩٩٩/٣/٨) بالقول: «العنف ضد المرأة انتهاك مخز لحقوق الإنسان الأساسية، يتجاوز الحدود الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية. ولهذا فإن ظاهرة العنف ضد المرأة، في السلم كما في الحرب، في المساحة العامة كما في المساحة الخاصة، تحتاج إلى التصدي بكل الوسائل، خاصة عن طريق القوانين المحليّة والاتفاقات الدولية، وتعزيز مفهوم المسؤولية الجنائية للجرائم التي ترتكب وقت النزاعات المسلحة».^(١٧)

ولكن يجب أيضاً الانتباه إلى أن استهداف النساء كقنّة لا يعني بالضرورة التسرع بالاستنتاج أن كل واحدة منهن تتعرض دائماً لنفس الانتهاكات، ونفس درجة العنف والمعاناة، وبالتالي فإن المعالجة يمكن أن تأتي مقبولة وعامة. فخلفية النساء وأوضاعهن وقدراتهن وتجاربهن، وما يقع عليهن من عنف، وما ينجم عنه من معاناة، كل ذلك يختلف تبعاً للحالة وللمرأة الفرد. هذا يعني ضرورة إيلاء الاهتمام بالوضعية الفردية لكل حالة امرأة معقّفة ومنتهكة، وعدم

^(١٥) منظمة العفو الدولية، ضحايا الحروب - أجساد النساء وأرواحهن - الجرائم المرتكبة ضد النساء في النزاعات المسلحة (رقم الوثيقة: ACT/٧٧/٠٧٢/٢٠٠٤، ٢٠٠٤): ٥-٦.

^(١٦) Karima Bennouna, "Do We Need New International Law to Protect Women in Armed Conflict?" *Case W. Res. J. Int'l L.* 38, (2006/2007): 368.

Adams, "Violence Against Women," p. 57.

^(١٧) ICRC, *Women and War*, Special Report (March 2003): 13ff.

التسرع بإطلاق التعميمات والتنميطات التي قد تخفي بين ثناياها إمكانية التعرف على عمق وجسامة ما تسببه هذه الانتهاكات الجماعية من معاناة فردية لكل امرأة، إضافة إلى المعاناة الجماعية للنساء كجماعة عامة.^(١٨)

مع أن الغالبية العظمى من النساء التي تتعرض لنزاع مسلح هنّ من المدنيات، إلا أن نسبة صغيرة منهن تنخرط فيه كمقاتلات، أي كجزء من القوات المشاركة في القتال بشكل مباشر أو ضمن وحدات الاحتياط أو المساعدة والدعم. وقد تكون هذه المشاركة إرادية أو إجبارية،^(١٩) خاصة عندما يقع النزاع المسلح بين أطراف متحاربة داخل الدولة. وبما أن نسبة النزاعات المسلحة داخل الدول أصبحت تتصاعد مقارنة بالحروب التقليدية بين الدول، فإن التمييز بين الفئات المحاربة والمدنية أخذ في التقلص. هذا يعني أن نساءً بأعداد أكثر أصبحت تنخرط في القتال الدائر في النزاعات الداخلية من جهة، وأن معاناة المدنيات وتعرضهن للعنف قد تزايدت من جهة أخرى.^(٢٠)

^(١٨) بدأ دور النساء المشاركات في النزاعات المسلحة جلياً في الحرب العالمية الثانية كجزء من وحدات الاحتياط ووحدات الدعم والمساندة داخل القوات الألمانية والبريطانية. وقد شاركن أيضاً ضمن قوات الإتحاد السوفييتي ونسبة عالية بلغت ٨٪ من عدد القوات المشاركة في الحرب. منذ ذلك الحين بدأت المرأة يلعب دور متزايد في القوات المسلحة. كما أن النساء تشارك في بعض النزاعات التي تأخذ طابعاً عرقياً حيث تشارك قبائل كاملة في النزاعات المسلحة، ما يدفع نساء القبيلة إلى تقديم مساعدات ودعم للمشاركين في القتال. وقد يتم إلزام بعضهن بذلك بل وإجبارهن على ممارسات جنسية مع الجنود لتلطيف جو الحرب كما كان حال ما يسمى «نساء المتعة» من الكوريات والصينيات اللواتي سخرن الجيش الياباني أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الأراضي الفلسطينية شاركت النساء في المقاومة المسلحة أيضاً. راجع:

Maria Holt, "Past and Future Struggles: Palestinian Women Negotiate Violent Conflict," *Al-Raida* XXI, no.103 (2003): 29; Charlotte Lindsey, "Woman and War - An Overview," *Al-Raida* XXI, no.103 (2003): 11-12.

^(١٩) Lindsey, *Ibid*

^(٢٠) مع ذلك فالنساء المجندات أو المحاربات يُشكّلن الاستثناء وليس القاعدة إذ أنه ما زال يُنظر إلى مشاركة المرأة في عمليات القتال الفعلي على أنها غير متوائمة مع أنوثتها. وحتى وإن شاركت المرأة في الجيش وبتشجيع مجتمعي (في إشارة إلى المجندات في الجيش الإسرائيلي على سبيل المثال) فإن النظر لها تكون على أنها مُلطفة لحو الجنود البعيدين عن المنزل لفترات طويلة. راجع:

Judith Gardam and Michelle Jarvis, "Women and Armed Conflict: the International Response to the Beijing Platform for Action," *Colum. Hum. Rts. L. Rev.* 32, no.1 (2000): 40.

تشير المعلومات المتوفرة لدى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان إلى أن المقاتلات من النساء يخضعن ليس فقط لما يخضع له الرجال المقاتلون من ظروف معيشية ونفسية قاسية يفرضها عليهن القتال، وإنما أيضاً إلى عنف وأذى خاص بهن كونهن نساء، وذلك من قبل المقاتلين الأعداء أو حتى زملاء. ^(٢١) فقد تُستغل المقاتلات من قبل زملائهن أو أسريهن الرجال، خاصة في النزاعات الداخلية، لتقديم رزمة من الخدمات اللصيقة تقليدياً بالمرأة، كتنظيف المعسكر وتحضير الطعام وتوفير المياه وغسل الملابس. وفوق ذلك، قد تُسخر المحاربات لتقديم الخدمات الجنسية لهؤلاء الرجال، دونما أدنى اعتبار لرأيهن في ذلك، ما يعني فعلياً أنهن يُغتصبن ليس فقط من قبل أسريهن، وإنما من قبل زملائهن أيضاً. ^(٢٢) وما يثير المزيد من القلق والأسى على هذا العنف والأذى أن هذه الانتهاكات المعروفة والموثقة لا زالت تؤخذ من قبل العديد من الأوساط داخل الدول ودولياً على أنها أمر يمكن أن يُغض الطرف عنه لكونه يُشكل جزءاً من «متاعب» و «مصاعب» مهنة «جنديّة» النساء!

وعندما تقع المقاتلات في الأسر فإن ظروف الاعتقال غالباً ما تكون قاسية وتعرضهن إلى الكثير من المعاناة. فمراكز الاعتقال والسجون خلال فترات النزاعات المسلحة تُعدّ أساساً على افتراض أنها للمعتقلين من الرجال دون الأخذ بالاعتبار حاجات المعتقلات من النساء. ولذلك غالباً ما تجد المعتقلات

^(٢١) يوجد لدى منظمة العفو الدولية أنباء مؤكدة حول الأذى والاستغلال الجنسيين للمجنّدات الصغيرات في دول تشمل أنغولا وبوروندي وكمبوديا وليبيريا وموزمبيق وبيرو ورواندا وسيراليون وأوغندا. راجع: منظمة العفو الدولية، ضحايا الحروب، ص ٧.

^(٢٢) بحسب تقرير صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠٠٨، وصل عدد النساء التي تم اعتقالهن منذ قيام الإحتلال إلى أكثر من ٩٧٥٠ فلسطينية لا تزال ٩٧ منهن قابعة في السجون، أي ما نسبته ١٪ من الأسرى. وبحسب تقرير صادر عن مؤسسة الحق، تعاني النساء من ظروف سجن قاسية وغير ملائمة لحاجاتهن الصحية خاصة ما إذا قامت بالولادة داخل السجن، بالإضافة إلى سوء المعاملة والتهديد بإيذاء عائلاتهن إذ لم يتعاون مع سلطة الإحتلال، أو حتى إجراء التفتيش الجسدي المهين وبحضور موظفي سجون ذكور. راجع:

Al-Haq, *Waiting for Justice*. Al-Haq: 25 Years Defending Human Rights (1979-2004), 2005, 230-232,

<http://asp.alhaq.org/zalhaq/site/books/files/Annual%20Report%20Combo.pdf>.

أنفسهن محشورات في أقسامٍ ضيقة تخصص لهنّ اعتباراً في مراكز الاعتقال أو السجون المخصصة أصلاً للرجال. وبالطبع، لا يتوفر في هذه الأقسام الضيقة، والتي تعاني في معظم الأحيان من الاكتظاظ، المتطلبات الفيزيائية الملائمة للحفاظ على كرامة وخصوصية المرأة ومتطلباتها الصحية الخاصة، كالحمامات الملائمة والمنفصلة عن حمامات الرجال. وقد لا يتوفر لهنّ سجانّات للإشراف عليهن، فيشرف عليهن سجانّون من الرجال. وفي الكثير من الأحيان لا يتوفر للمعتقلات المتطلبات الضرورية للحفاظ على نظافتهن الجسدية أو حاجتهن الضرورية إن كن مرزعات أو حوامل، ناهيك عن عدم توفر مستلزمات احترام حقوق أوموتهن في حال كان لديهن أولاد مصاحبين لهن أو بحاجة لزيارتهن بشكل مستمر. يجب أن لا يغيب عن البال ما يمكن أن تتعرض له المعتقلات من ضغوط نفسية شديدة جرّاء التهديد بالانتهاك الجنسي والاعتصاب، أو ما يقع عليهن فعلياً من هذه الانتهاكات، وذلك أثناء التحقيق معهن لإجبارهن على تقديم الاعترافات. باختصار، يمكن بسهولة أن تكون التجربة الاعتقالية للمقاتلات مصنية من كافة النواحي، الجسدية والعقلية والنفسية.^(٢٣)

^(٢٣) تشير بعض التقارير إلى مقتل ٢٣٨ امرأة فلسطينية (هذا العدد لا يشمل الفتيات ما دون ١٥ سنة) وجرح مئات أخرى على يد القوات الإسرائيلية نتيجة استعمال العنف بشكل عشوائي ضد المدنيين أثناء الانتفاضة الثانية، راجع:

Holt, "Past and Future Struggles," 28

كما وتشير بعض التقارير إلى أن عدداً كبيراً من النساء الفلسطينيات ولدت أطفالها على الحواجز الإسرائيلية المتواجدة بالمئات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما عرض حياتهن وأطفالهن للخطر. وبحسب التقارير الرسمية التي نقلت عن وزارة الصحة الفلسطينية لم تستطع أكثر من ٦٨ امرأة حامل من الوصول إلى المستشفيات بسبب الحواجز، ما أدى إلى الولادة على الحواجز، الأمر الذي أسفر عن وفاة أربع نساء بالإضافة إلى ٣٤ حالة إجهاض. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع:

UNFPA, "Gender-Based Violence in Occupied Palestinian Territory. A Case Study" *Women, Peace and Security Initiative*, Technical Support Division, Consultative Meeting (Bucharest, Romania, 17-20 October 2005, New York, 2005), p.10.
http://www.unfpa.org/women/docs/gbv_opt.pdf;

OHCHR, *The issue of Palestinian pregnant women giving birth at Israeli checkpoints. Report of the High Commissioner for Human Rights*, 2005 (A/60/324, 31 August 2005); OCHA, *Israeli-Palestinian Fatalities Since 2000 - Key Trends* (OCHA Special Focus, August 2007), 4, http://www.ochaopt.org/documents/CAS_Aug07.pdf.

أما بالنسبة للنساء المدنيات فللنزاعات المسلحة آثار سلبية هائلة عليهن. ففي أحيان كثيرة يتم خلال هذه النزاعات التعرض للمدنيين وقتلهم بطريقة متعمدة أو التسبب أو السماح بذلك.^(٢٤) ووفقاً للإحصائيات المتوفرة فإن الإصابات بين المدنيين تفوق تلك بين المقاتلين بتسعة مرات.^(٢٥) وأحياناً يتم استهداف النساء وقتلهم بطريقة متعمدة من بين المدنيين ليس من قبل قوات العدو فقط، بل من قبل «قوات صديقة»، وذلك لقيام المرأة بمهام خارجة عما تعتبره هذه القوات مخالفاً للعرف والتقليد المجتمعي.^(٢٦) وقد تؤدي النزاعات المسلحة إلى تفتيت البنى الاجتماعية داخل المجتمع، ما يؤدي إلى زيادة إضعاف المرأة وتهميش مكانتها وتعميق عدم المساواة التي

(24) Judy A. Benjamin, "Issues of Power & Gender in Complex Emergencies," in *Emergency Relief Operations*, Kevin M. Cahill, ed. (New York: Fordham University Press, 2003), p.169.

(25) تشير منظمة العفو الدولية إلى أن انعدام الأمن في العراق أدى إلى انسحاب الكثير من النساء من الحياة العامة. فقد تم استهداف النساء من قبل الجماعات المسلحة، سواء كضحايا للعنف الموجه ضد المدنيين أو الخطف أو القتل. ولكن هذا العنف مرتبط أيضاً بالتهديد الموجه لناشطات في حقوق المرأة وزعيمات سياسيات لأنهن نساء أو يدافعن عن حقوق المرأة. راجع:

منظمة العفو الدولية، العراق: الجماعات المسلحة ترتكب الانتهاكات بلا رحمة (رقم الوثيقة: MDE ٩/١٤/٠٠٩، ٢٠٠٥، ٢٠٠٥): ٢٤-٢٦.

(26) العنف ضد المرأة في المنزل ظاهرة تعرفها المجتمعات المختلفة، للمزيد راجع:

Adams, "Violence Against Women," pp. 70-71.

إلا أن بعض الإحصائيات تشير إلى تزايد العنف ضد النساء في المجتمعات التي عاشت أو تعيش حالة نزاع مسلح. ففي الأراضي الفلسطينية تشير أحدث تقارير مركز الإحصاء الفلسطيني، إلى أن ٦١.٧٪ من النساء اللواتي سبق لهن الزواج أفدن بتعرضهن للعنف النفسي، و٢٣.٣٪ تعرضن للعنف الجسدي، و١٠.٩٪ تعرضن للعنف الجنسي ولو لمرة واحدة على الأقل من قبل الزوج خلال العام ٢٠٠٥. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح العنف الأسري (كانون أول، ٢٠٠٥-كانون ثاني، ٢٠٠٦) - النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين، ٢٠٠٦، ٢٣-٢٤. وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين العنف الذي يتعرض له الرجال من قبل الإحتلال خاصة في أساليب التحقيق وما يمارسه هؤلاء الرجال في بيوتهم ضد نساينهم. كما أن الإغلاقات وتزايد نسبة البطالة أدت إلى تواجدها أطول لعدد أكبر من الرجال في البيوت، ما أدى إلى زيادة وتيرة العنف ضد النساء. راجع:

Elisabeth Rehn and Ellen J. Sirleaf, "Women, War and Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building," *United Nations Development Fund for Women*, New York, 2002, p.15. http://www.unifem.org/resources/item_detail.php?ProductID=17.

تعاني منها أصلاً. وقد يترافق ذلك كله بازدياد العنف الموجه ضد النساء داخل العائلة وفي أوساط المجتمع.^(٢٧)

إن لم تتعرض المرأة للقتل خلال النزاع المسلح، فإن المعاناة التي من الممكن أن تتعرض لها جراءه تكون شديدة الوطأة والقسوة، وتأتي بشكل مُركّب يطالها من أكثر من زاوية. المرأة هي التي تحافظ تقليدياً على كينونة العائلة، وتقوم في المناطق التي تندلع فيها حالياً النزاعات المسلحة الداخلية بالأعمال التقليدية التي تتركز حول الاعتناء بأفراد العائلة. هذا يعني القيام بالأعمال المنزلية وحول المنزلية (في الزراعة غالباً). أما الرجل فعلى الأغلب أن يكون المعيل الأساسي للعائلة. وعندما يقع النزاع المسلح فإن الرجال أول من ينخرط في القتال. وعلى حين غرة تجد المرأة نفسها وحيدة ومسؤولة عن تصريف كامل شؤون العائلة، دون المعيل والحامي التقليدي، ليس في وقت سلم ورخاء، بل في فترة شحّ ونزاع. وبالتالي تقع على المرأة فجأة مسؤولية جسيمة لا تكون في أغلب الأحيان مستعدة لها، ولكن تصبح مضطرة عليها، وهي توفير الإعالة والحماية لعائلتها في ظروف استثنائية ومضطربة.^(٢٨)

^(٢٧) وفقاً لرواية إحدى العاملات في مجال حقوق الإنسان فإن محاولتها لاستقطاب امرأة غزية فلسطينية قوبلت من هذه المرأة بالجواب التالي: «إن ٥٠ دولاراً فقط ستساعدني على شراء قميص للأزواج وستحل مشكلاتي وبعدئذ لن أنقطع أبداً عن المجيء لكم للحصول على الاستشارة القانونية والنفسية». راجع: «تأملات من غزة: الحب والكبرياء ونادي القتال»، الإنساني ٤٠ (خريف ٢٠٠٧): ١٥.

ووفقاً لصومالية تعاني من ويلات النزاع المسلح في بلدها فإن أولوياتها واضحة: «أعلم أن المنظمات الإنسانية التي تعمل هنا تقوم بتوزيع المواد الغذائية. أنا لا أفكر في المستقبل بل في الحاضر فقط، في الطعام الذي يجب أن أوفره لأولادي غداً. فالأمعاء الخاوية لا تعرف الأمل».

ستيفاني باركيه، «الأمعاء الخاوية لا تعرف الأمل»، الإنساني ٤١ (شتاء ٢٠٠٧-٢٠٠٨): ٢٤.
^(٢٨) في شهادة لوداد حلواني الذي اختطفت زوجها في أيلول ١٩٨٢ إبان الحرب الأهلية اللبنانية واختفى منذ ذلك الحين، تقول: «تضاعفت المصيبة عندما تراقق اختفاء عدنان باختفاء راتبه الشهري، نشأت حاجة ملحة لإيجاد عمل إضافي، يساهم مردوده مع ما أتقاضاه في سدّ الاحتياجات الأساسية... لم تعد تتسع ساعات النهار لأداء كل المهام، كم تمنيت لو تطول، كم تواصل ليلى بنهاري...!».
وداد حلواني، «العدالة حق لكل الناس في وجه أي ظالم»، الإنساني، نفس المصدر السابق: ١٣.

تُرهِقُ النساءُ نفسياً وجسدياً جرأً هذا العبء الجديد الثقيل. فمن ناحية، يقع عليها عبء القلق النفسي على أزواج، وربما أبناء، يقاتلون أو يختفون دون أن تعرف أخبارهم. وعليها أيضاً أن تقلق على سلامتها وسلامة من تبقى لديها من أفراد العائلة، خصوصاً وأن جبهة القتال في النزاعات المسلحة الداخلية قد تشمل كامل البلاد. ومن ناحية أخرى، تُرهِقُ المرأةُ جسدياً لأنه يصبح لزاماً عليها القيام بأعباء مضاعفة، داخل المنزل وخارجه.^(٢٩) فقد تضطر إلى اقتحام سوق العمل والقيام، نظراً لعدم تأهيل الكثير من النساء، بأعمال هامشية ومضنية، وربما مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية. فقد يصل الحال ببعضهن إلى مبادلة الجنس بالطعام أو العمل بالدعارة لتوفير متطلبات استمرار الحياة.^(٣٠) ويؤدي هذا الإرهاق بمجمله إلى تراجع قدرة المرأة على العناية بنفسها، فتتأثر صحتها سلباً في ظروف لا تسمح لها شخصياً أو تُوفّر لها خارجياً سبل الرعاية الصحية اللازمة لمواجهة العديد من الأمراض التي تنهكها وقد تفتك بها.

يؤدي ذهاب الرجال إلى القتال إلى عدم عودة قسم منهم، إما بسبب القتل أو الاختفاء. في كلتا الحالتين تصبح الأعباء الطارئة على المرأة أعباء دائمة.^(٣١) ويضاف على المرأة في حالات اختفاء وغياب أخبار الرجال معاناة نفسية شديدة مردّها تحوّل الحياة إلى حالة تفتيش مستمر وترقب

(29) Benjamin, "Issues of Power," p.154.

(٣٠) تقول زوجة أحد مفقودي الحرب الإيرانيين: «أراد زوجي أن يذهب، لم تسمح له كرامته بأن يجلس في المنزل ويترك ولده يذهب إلى الحرب وحده. وهكذا ذهب إلى الجبهة، ومن حينها انقطعت عنا أخباره، واضطرت إلى تربية أطفالي الأربعة وحدي» راجع:

«قصص عن الأماكن الشاغرة المؤلمة،» الإنساني، نفس المصدر السابق: ١٤
 (٣١) «انشغلت إم فرايس بالهموم اليومية .. سبعة أطفال في حاجة إلى رعاية وعناية ومصاريح ودراسة و... وهكذا بدأت رحلة معاناة أشد مما مرّ بها... إذ إن ما مرّ ظل ذكريات، أما ما تعيشه يومياً فهو الواقع المرير. المحنة الأساسية هي في استخراج الأوراق الشبوتية فأغلب أولادها ولدوا في الخارج دون أية أوراق.. كانت حياة بدائية لا توثيق ولا مستندات.. واليوم أبنائها ليسوا من ضمن تعداد السكان.. بلا هوية.. تطرق الباب تلو الآخر.. وكل باب له شبك.. وكل شبك يطلب ورقة من شبك آخر.. وهكذا دوامة لا تنتهي»:

عزّة كامل المقهور، «معاناة زوجة محتجز في غوانتانامو،» الإنساني، نفس المصدر السابق.

دائم، إضافة إلى جملة من الصعوبات القانونية التي تُعقّد مجريات الحياة على أفراد العائلة.^(٣٢)

تعتبر النزاعات المسلحة، أيضاً، من أهم أسباب النزوح الداخلي واللجوء الخارجي للمدنيين. ويوجد في العالم حالياً ما ينوف عن ٤٠ مليون نازح ولاجئ داخل بلدانهم وخارجها، ٨٠٪ منهم من النساء والأطفال، وهما الفئتين الأكثر تضرراً جراء ذلك.^(٣٣) وتعاني المرأة ويلات النزوح واللجوء بأشكال متعددة. فعليها تحمّل وطأة الاقتلاع وفقدان البيت والممتلكات والأقارب وتشتت العائلة.^(٣٤) وتتعرض النساء لويلات كثيرة أثناء عملية الفرار من أتون القتال حتى تصل إلى منطقة آمنة. وعدا عن الخوف والتعب والإرهاق، فإن هذه العملية قد تكلفها

^(٣٢) منظمة العفو الدولية، ضحايا الحروب، ص ١٤.

^(٣٣) وفقاً لتقرير عن الحالة العراقية فإن «... الإنسان العراقي فقد الأمن والأمان في المأكل والمشرب والنوم، وفي مختلف تفاصيل حياته اليومية، حيث المجازر المتنقلة تصد العديد من الأرواح، وحيث يتزايد الفرز الطائفي للسكان بازدياد حركة النزوح والهجرة القسرية». ويقدر التقرير نزوح حوالي ١٠٠ ألف عائلة داخل حدود العراق منذ شباط ٢٠٠٦. راجع:

الإنساني ٣٩ (ربيع ٢٠٠٧): ٦، ٩.

وبحسب تقارير أخرى وصل عدد النازحين العراقيين حتى آب ٢٠٠٧ أكثر أربعة ملايين شخص معظمهم من النساء والأطفال. للمزيد حول النازحين العراقيين، راجع:

Women's Commission for Refugee Women and Children, *Iraqi Refugee Women and Youth in Jordan: Reproductive Health Findings, A Snapshot from the Field*, 2007,

http://www.womenscommission.org/pdf/jo_rh.pdf;

Patricia Weiss Fagen, *Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan*, 2007, 4,

<http://www1.georgetown.edu/sfs/qatar/Iraqirefugees.pdf>;

IDP Working Group, *Internally Displaced Persons in Iraq – Update, 24 March 2008*,

[http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/SHIG-7D6DBL-full_report.pdf/\\$File/full_report.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/SHIG-7D6DBL-full_report.pdf/$File/full_report.pdf)

^(٣٤) تروي الصومالية جميلة قصتها مع «رحلة الموت» المأساوية التي يتكبدها الصوماليون عبر البحر إلى اليمن للهرب من الحرب بالقول «إن لدى المهرئين رمحا حديديا مدبب الرأس ويقومون بإدخاله في أحشاء أي امرأة تحاول التذمر من الوضع أو رفض الأوامر» وتتابع «لا أستطيع نسيان المشهد المأساوي لاغتصاب أختي أسماء (٢٠ عاما) من قبل اثنين من المهرئين وسط ذهولنا وأمام أعيننا جميعاً، وعندما تذمرنا بالبكاء أدخلوا الرمح الحديدي في أحشائها ثم القوا بها في البحر». وتضيف جميلة: «كنت مع أمي التي انهارت وأغمي عليها من هول المشهد فأختي أسماء كانت قبل اغتصابها تشتكي من الجوع، فوجدت نفسها أمام وحوش بشرية أفقدوها عذريتها وحياتها أمام أعيننا جميعاً».

جلال الشرعبي، «رحلة الموت الصومالي: من بصاصو إلى خليج عدن»، الإنساني ٤٢ (ربيع ٢٠٠٨): ٣١.

الانتهاك الجنسي، أو حتى حياتها.^(٣٥) ولا تقل رحلة العودة إلى الديار بعد انتهائ القتال قسوة عن عملية الفرار، بل قد تكون أكثر وطأة.^(٣٦)

يعيش النازحون واللاجئون أثناء هجرتهم في أوضاع سكنية ومعيشية مزرية. ففي المخيمات، أو في مواقع السكن المؤقت، تتمثل المعاناة في شدة الاكتظاظ وسوء توفر الخدمات والمرافق الأساسية، وبالتالي فقدان الخصوصية الزوجية والعائلية، وللمرأة تحديداً كونها أكثر المتضررين من غياب هذه المستلزمات الأساسية للحياة الكريمة. فالحمامات إن توفرت تكون قليلة العدد وعمامة الاستخدام، والماء النقي شحيح، والكهرباء غير متوفرة. ويسوء الوضع في فصل الشتاء حيث يسيل المطر داخل الخيام التي تفتقر إلى وسائل التدفئة الفعالة. وتؤدي هذه الظروف إلى تفشي الأمراض، وخاصة بين النساء اللواتي يحتجن للمحافظة على صحتهن رعاية وعناية

^(٣٥) أثناء رحلة عودتهم إلى ديارهم في غرب بحر الغزال في السودان بعد أن وضعت الحرب أوزارها في الجنوب، دفع ٥ آلاف نازح فاتورة السلام في «رحلة ناضلوا في طريقهم بها ضد الألغام والبعض والدودة الغينية وذباب التسي سي والمستنقعات والحيوانات المفترسة، كما اضطروا للتفاوض مع المليشيات المتمردة... وأن يبحثوا عن الطعام عندما تتأخر الإمدادات... لقد كانت الرحلة منهكة ذهنياً وبدنياً لكل العائدين، وأغلبهم من ربات المنازل... أو الرحلة التي كان قد حُطّط لها أن تستغرق ثلاثين يوماً استغرقت ثلاثة أشهر ونصف الشهر، لقي خلالها ستة وستون شخصاً مصرعهم، وتمّت ولادة أربعة وثلاثين طفلاً».

علاء الدين بشير، "حصار الضحايا البانس"، الإنساني ٣٥ (ربيع ٢٠٠٦): ١٩-٢٠.
^(٣٦) يصف جمال جواد، مدير مدرسة تابعة للأونروا، وضع النازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد الذين اتخذوا من مدرسته مقراً لسكنائهم بالآتي: «ثمة ١٦٠ عائلة أي ما يساوي ٩٥٠ شخصاً يتقاسمون ٢٤ فصلاً، وبالتالي يُكَدّس ستون شخصاً في بعض الأحيان في غرفة واحدة، والظروف الإنسانية التي يعيشون في ظلها صعبة للغاية ومحنة... نحن نقوم بمتابعة دائمة لمعالجة أية أمراض صحية معدية مثل الجرب والقمل حيث يمكن أن تظهر الأوبئة بسهولة في ظل تركز هذا العدد الهائل من الأشخاص في مكان واحد».

سمر القاضي، «مخيم نهر البارد: آلام اللجوء وأحلام العودة»، الإنساني ٤٠ (خريف ٢٠٠٧): ٦.
أما نيكول وايدشاييم فتصف معاناة نساء دارفور كالآتي: «لقد جلبت الحرب معاناة شديدة كان على نساء دارفور تحمّل وطأتها، ولا زلن حتى الآن يتحملنها. ولقد وجدت ضحايا العنف أنفسهن مسؤولات عن أسر ممزقة جريحة، في الوقت الذي صرن فيه معوزات فقيرات بسبب النزوح والعنف».

نيكول وايدشاييم، «العمل مع النساء في مناطق النزاعات: نجاحات وإحباطات»، الإنساني ٤٢ (ربيع ٢٠٠٨): ٢٧.

خاصة لا تكون في أغلب الأحيان متوفرة^(٣٧). فما يتوفر من خدمات صحية يُخصّص أولاً للرجال كونهم الأكثر حظوة، وتُفضّل النساء الأولاد عليها، ما يعني أنها تكون آخر من يحصل على الرعاية الصحية. وكذلك الحال بالنسبة للطعام، فنظراً لمحدوديته للنازحين واللاجئين، فإنه يصبح «سلعة» يستخدمها موزعو الطعام في المخيمات، وجلهم من الرجال، لابتزاز النساء واستغلالهن جنسياً^(٣٨). وعندما تضطر النساء للخروج من المخيمات بحثاً عن الماء أو الطعام أو الحطب، فإنهن يقعن في أحيان كثيرة في حقول الغام إما أن تقضي عليهن أو على أطرافهن^(٣٩)، وإن تخطين ذلك فمن الممكن أن يتعرضن للإغتصاب^(٤٠). وبعد إنتهاء النزاع فإن آخر من يمكن للدول أن تطالب له بتعويضات عن المعاناة هنّ النساء^(٤١).

يبدو واضحاً أن عامل الإيذاء المشترك في جميع الأحوال القاسية التي تجد المرأة نفسها تعاني منها أثناء وبعد النزاعات المسلّحة هو الاعتداء الجنسي، كونه ينتهك إنسانيتها وخصوصيتها وجسدها ونفسيتها. هذا العنف القائم على النوع الاجتماعي يتخذ أشكالاً متعددة تشمل الاغتصاب، المنشورات الإباحية وتصوير العنف الجنسي، العبودية الجنسية، الزواج الإجباري، الاعتقالات ذات الطابع الجنساني، الاتجار بالنساء والإجبار على ممارسة الدعارة، تشويه الأعضاء التناسلية، الاختبارات الطبية على الأعضاء التناسلية، تعقيدات حمل وتشوهات ولادة، العقم بسبب استعمال أسلحة تحتوي على مواد سامة منوعة، التلقيح أو الحمل أو الإجهاض أو العقم الإجباري، النقل المتعمد

^(٣٧) سمر القاضي، «الآثار النفسية للحرب على النساء»، الإنسان ٤٢ (ربيع ٢٠٠٨): ٤٣.

^(٣٨) Benjamin, "Issues of Power," 151.

^(٣٩) تُغتصب النساء في دارفور وهن خارج المخيمات إما يبحثن عن الماء أو يعملن بالزراعة. راجع:

هيومن رايتس وتوش، منذ سنوات خمس: عدم الانتصاف لضحايا العنف الجنسي في دارفور (نيسان

٢٠٠٨): ١٣.

^(٤٠) Judith Gardam and Hilary Charlesworth, "Protection of Women in Armed Conflict," *Human Rights Quarterly* 22 (2000): 148-166.

^(٤١) لمزيد من المعلومات حول العنف ذو الطبيعة الجنسية الموجه ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة وحول تورط جهات مختلفة فيه ومنها القوات الدولية، راجع:

Bennoune, "Do We Need," p.368; Gardam and Jarvis, "Women and Armed Conflict," pp.63-64.

لمرض نقص المناعة (الايدز)، والإجبار على التعري في الأماكن العامة أو الإذلال الجنسي. هذا العنف الجنسي، أو ذو الطبيعة الجنسية، الموجه ضد النساء يمكن أن يحدث في أماكن متنوعة وظروف متعددة. فقد يحدث في المنزل وحتى أمام أفراد العائلة، أو في الأماكن العامة، أو على الحواجز العسكرية، أو في السجون ومعسكرات الاعتقال، أو عند عبور الحدود، أو في مخيمات اللاجئين. ومع أن قوات العدو هي الأكثر تورطاً في هذا النوع من العنف، إلا أن للقوات الحكومية الموالية والقوات المسلحة غير النظامية والعصابات المسلحة باع في هذا المجال. كما وتوجد إثباتات على تورط أفراد من قوات دولية لحفظ السلام في مناطق النزاع وعمال إغاثة دوليين في مخيمات اللاجئين في هذا العنف.^(٤٢)

يجب أن لا يتم إغفال ذكر المدنيين من الرجال الذين يقومون أيضاً باعتداءات جنسية ضد النساء خلال فترة النزاعات المسلحة، بما في ذلك أفراد من نفس العائلة. كما وتعرض نساء كثيرات إلى عنف جنسي يستمر إلى فترات ممتدة من قبل أزواجهن بعد عودة هؤلاء من ساحات القتال. وما يزيد الأمر قساوة هو ما يمارسه أفراد العائلة والمجتمع بشكل عام من ضغوط على المرأة المعنفة لتحمل ما يمارسه زوجها عليها من عنف جسدي، وذلك من أجل الحفاظ على مصلحة أطفالها.

عديدة هي الأسباب التي تُستهدف فيها المرأة جنسياً أثناء النزاعات المسلحة.

^(٤٣) توافقت ظاهرة الاغتصاب مع النزاعات المسلحة منذ القدم. والأعداد الخيالية للنساء المغتصابات أثناء النزاعات المسلحة يجعل من قضية الإغتصاب مركزية في أي نزاع مسلح. ففي الولايات المتحدة قبل وأثناء الحرب الأهلية كان اغتصاب النساء العبيد من قبل أسيادهن البيض ظاهرة منتشرة. وعند احتلال اليابانيين لمدينة نانكينغ الصينية تم اغتصاب وتعذيب وقتل أكثر من ٢٠ ألف امرأة. وتم عام ١٩٤٥ اغتصاب ما بين ١٢٠ و ٩٠٠ ألف امرأة في منطقة برلين الكبرى. وأثناء الحرب العالمية الثانية وُضعت ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ألف امرأة كورية في معسكرات الجيش الياباني حيث تم اغتصابهن وتعذيبهن. وقامت القوات الروسية باغتصاب أكثر من مليوني امرأة ألمانية انتقاماً لما قامت به القوات الألمانية في روسيا. تم توجيه ٨٦ تهمة اغتصاب لجنود أمريكيين خلال فييتنام وأدين منهم خمسين جندياً. كما وتم اغتصاب ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ألف امرأة بنغلادشية من قبل القوات الباكستانية عام ١٩٧١، ما أدى إلى ٢٥ ألف حالة حمل. راجع:

Darren Anne Nebesar, "Gender-Based Violence as a Weapon of War," *U.C. Davis J. Int'l L. & Pol'y*, 4 (1998): 149-150.

فالنساء تُستهدف لاشباع الرغبات الجنسية للرجال، مقاتلين ومدنيين على السواء، في ظروف الحرب المضطربة مجتمعياً، ما يتيح للرجال، خاصة المسلحين منهم، استغلال من يجدونه أمامهم من نساء واغتصابهن تحت تهديد السلاح. وما يشيع انتشار هذه الظاهرة هو الاعتقاد السائد عند مرتكبيها أنها ممارسة «مبررة» ضمن حالة فوضى الحرب والنزاع المسلح، وبالتالي يمكن التغاضي عنها بحيث تمر دون إيقاع عقاب قاسي على مرتكبيها (هذا في حال وقع العقاب أصلاً). بصيغة أخرى، فإن مرتكبي هذا العنف يعتقدون بيسر القيام به وعدم التعرض للعقاب بسببه. كما وقد تُستهدف المرأة جنسياً من قبل رجال الأعداء ليس فقط للاستمتاع الجنسي، وإنما أيضاً لإرسال رسالة تتمثل بازديادها وازدياد قومها وثقافتها، إذ أنّ تلطّيح شرف المرأة يعني لمعظم المجتمعات تلطّيح شرف العائلة والقوم والوطن. وبالتالي فإن اغتصاب نساء العدو يعتبر في ثقافة الحروب، خصوصاً الأهلية منها، «انتصاراً» وإنزال إهانة كبرى بالأعداء. وقد تُستغل النساء جنسياً من قبل رجال العدو كردّ فعل انتقامي على اعتداء مماثل على نسايتهم من قبل أعدائهم، أي الانتقام «للسرف المُلطّح». وبالتالي تصبح أجساد النساء ساحات حرب ومجال قصف متبادل ما بين المعسكرين المتحاربين.^(٤٣) ومن ناحية ثالثة، تُستخدم الانتهاكات الجنسية للنساء كوسيلة للتعذيب واستخراج معلومات منهن عن عائلاتهن ومجتمعاتهن. ومن ناحية رابعة، يمكن أن تُستهدف النساء بالاعتداءات الجنسية إما لتحقيق التطهير العرقي عن طريق إجبار الناس على تفرغ منطقة والهروب منها، أو لفرض تغيير الموازين الديمغرافية، خصوصاً في الحروب الأهلية التي تقع بين جماعات عرقية أو أثنوية أو دينية مختلفة.^(٤٤) حينئذ يكون الهدف من هذه الاعتداءات «إنتاج أطفال المعتدي»

(43) Lindsey, "Woman and War," p.13

(٤٤) قامت منظمة العفو الدولية بتجميع شهادات لنساء ٢٥٠ امرأة اغتصبت خلال النزاع. تبين أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي واسع الانتشار إلا أنه ليس مجرد نتيجة للنزاع أو نتيجة لسلك جنود غير منضبطين. فالشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية تشير إلى استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كسلاح في الحرب الدائرة في دارفور، لإذلال النساء ومجتمعاتهن ومعاقبتهم وبث الرعب في صفوفهم وتهجيرهم. للمزيد، راجع:

منظمة العفو الدولية، السودان: دارفور - الإغتصاب سلاحاً في الحرب - العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليه (رقم الوثيقة: AFR/٥٤/٠٧٦/٢٠٠٤، ٢٠٠٤)، ص ١.

من اغتصاب نساء الطرف المقابل. في الحالتين الأخيرتين يُصبح استغلال النساء جنسياً عبارة عن سياسة أو تقنية عسكرية تستهدف إخضاع العدو وإلحاق الهزيمة به والانتقاص من عزيمته،^(٤٥) وبالتالي تتم في أحيان كثيرة بوجود موافقة ضمنية من قبل القيادات العسكرية.^(٤٦) وعلى الأغلب أن تستمر معاناة هؤلاء النساء المُستغلات جنسياً من قبل عائلاتهن ومجتمعاتهن بعد انتهاء النزاعات المسلحة، على اعتبار أنهن ألحقن العار بهذه العائلات والمجتمعات. في هذه الأحوال «تقتل» المرأة مرتين: مرة من قبل العدو، ومرة أخرى من قبل الأهل والمجتمع.

تدعي بعض الآراء أن ما تمرّ به المرأة من تجارب قاسية جرّاء الظروف الاستثنائية خلال وبعد النزاعات المسلحة يؤدي الى فتح الآفاق أمامها وتمكينها، ما يغيّر ايجابياً مجرى حياتها. يقول أصحاب هذه الآراء أن مرور المرأة بهذه التجارب وحيدة بسبب غياب الرجال يفرض عليها تحمّل المسؤولية، ويجبرها على الاستقلالية في اتخاذ القرار. وهذا بالتالي يحزّر النساء من الهيمنة الذكورية ويضعها في مركز القيادة والسيطرة داخل عائلتها، ومن ثم في المجتمع المحيط بها.^(٤٧) فخرج المرأة من المساحة الخاصة التي كانت محصورة بها في ظل الرجل، والولوج الى الساحة العامة بحثاً عن مصادر العيش لها ولعائلتها، يمنحها حرية مكتسبة في مجال اتخاذ القرار الخاص بعائلتها، وقد يسمح لها بالتدرّج في المشاركة في اتخاذ قرارات عامة. ومع أن هذا الناتج لا يبرّر اطلاقاً ما تمرّ به المرأة من ألم ومعاناة أثناء وبعد النزاعات المسلحة، وليست هذه نيّة أصحاب الرأي المذكور اطلاقاً، إلا أنهم يعتقدون أنه يبقى ناتجاً يمكن البناء عليه لتحسين وضعية المرأة مستقبلاً.

مع أن نوايا أصحاب هذا الرأي طيّبة، إلا أن استنتاجهم يبدو متسرعاً. فليس هناك ما يثبت تحسّن وضعية المرأة بعد مرورها بالتجارب القاسية لنزاع مسلح.

(45) Jocelyn Campanaro, "Women, War, and International Law: the Historical Treatment of Gender-Based War Crimes," *Geo. L.J.* 89 (2001): 2559.

(46) Gardam and Jarvis, "Women and Armed Conflict," p.30

(47) Benjamin, "Issues of Power," pp.167-168.

بل على العكس، فتقارير ودراسات عديدة تشير إلى أن ظاهرة تمكين المرأة خلال فترة النزاعات المسلحة غالباً ما تكون ظرفية وقسرية تنقضي بانقضاء تلك الفترة، ليعود وضعها إلى التهميش المعتاد سابقاً، وخاصة بعد عودة الرجال من ساحة القتال. فحالما ينتهي النزاع المسلح تعود النمطية القديمة لتفرض على المرأة العودة لأداء الأدوار التقليدية، وذلك باستثنائها تلقائياً من عملية اتخاذ القرار فيما يخص قضايا المساعدات، وإعادة الاعمار، وتحقيق السلام، إعادة بناء المجتمعات التي فرقها الحرب.^(٤٨) ولذلك يوجد الكثير من المطالبات بضرورة إشراك المرأة في جميع ما ينجم عن النزاعات المسلحة من قضايا.^(٤٩)

أما الأنكى من عودة وضع المرأة إلى النمطية التقليدية فهو إمكانية تراجع وضعها في مرحلة ما بعد النزاع المسلح عما كان قبلها، وليس فقط خلالها. فالعنف والإقصاء الذي من الممكن أن يمارس عليها من قبل الرجال العائدين من ساحات القتال قد يكون أقسى مما كانت تتعرض له قبل اندلاع القتال. والسبب في ذلك يعود إلى تَعوُّد الرجال على منسوب مرتفع من العنف خلال فترة القتال، ولما قد يحملونه داخلهم من مخزون عالي من الاضطرابات النفسية بسبب الحرب.^(٥٠)

^(٤٨) تطالب نيكول وايدشاييم، على سبيل المثال، بمنح المرأة حق اختيار طريقة المساعدة التي تعتقد أنها الأفضل لتمكينها: «إن توفر برامج متنوعة أمام النساء في أوقات الطوارئ لا يمكن النساء ويقدم لهن فرصة الاختيار والكرامة فحسب، بل إنه ضرورة ميدانية أيضاً تتضمن حصول النساء - اللاتي جعلتهن الحرب عائلات لأسرهن ورائدات المجتمع بحكم الواقع - على الخدمات التي يطلبنها للاضطلاع بدورهن الجديد، ورعاية أسرهن بأفضل وجه ممكن، وأن يصبح طرفاً مساهماً في المجتمع وعنصراً لبناء السلام واستعادة الأوضاع في البلاد».

وايدشاييم، "العمل مع النساء"، ص ٢٨.

^(٤٩) Rehn and Sirleaf, "Women, War and Peace," p. 15.

^(٥٠) Rosa Ehrenreich Brooks, "War Everywhere: Rights, National Security Law, and the Law of Armed Conflict in the Age of Terror," *University of Pennsylvania Law Review* 153, no. 2. (Dec., 2004): 676.

القانون الدولي والمرأة في النزاعات المسلحة

أدى تغيّر طبيعة النزاعات المسلحة في العصر الحديث وكيفية استغلال الدولة القومية لمفهوم الأمن القومي إلى التفريق بين حالتي الحرب والسلام بين الدول، وبين النزاعات المسلحة داخل الدولة وبين الدول، وبين الدول والفاعلين من غير الدول، بين مفهوم المحارب وغير المحارب، وبين المناطق والفترات التي تجري فيها نزاعات وتلك التي لا تجري فيها نزاعات. ومع أن أصول ومنطلقات وأهداف القانون الدولي تنبثق من رؤية واحدة وتُشكل كلاً يُفترض أن لا يتجزأ، إلا أن هذا القانون، أثناء مراحل تطوره، فرق بين فترات الحرب والسلام، وحالات الطوارئ والظروف العادية، وبين ما هو أجنبي أو خارجي وما هو داخلي.^(٥١) قد يرجع السبب في هذا التفريق إلى اختلاف منسوب ما تتعرض له البشرية بشكل عام، وبعض من فئاتها بشكل خاص، من عنف وانتهاكات بين فترة وأخرى، وحالة وأخرى، ما اقتضى إفراد مكونات متخصصة في هذا القانون تنتبه لهذه الفروقات وتتعامل معها. هذا لا يعني على الإطلاق خصخصة القانون الدولي من خلال تفتيت مكوناته، فهذه المكونات يُفترض أن متكاملة تُدعم بعضها بعضاً لتنتج نسقاً كاملاً يهدف إلى صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه في مختلف الأحوال والأوقات، أو بالأحرى بغض النظر عن تغيّر الأحوال والأوقات.

يُعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان الإطار القانوني الجامع لأسس ومركزات صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه السارية في مختلف الأحوال والأوقات. أما

^(٥١) سيتم التعرض فقط في هذا الجزء إلى قانون جنيف، وهو يشمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بالإضافة إلى البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، دون التعرض إلى باقي مكوناته، سواء المعاهدات أو العرفي، ذات الطابع الكوني أو الإقليمي. كما لن يتم التعرض للإعلانات والوثائق الدولية غير الملزمة.

للمزيد حول كيفية تعامل القانون الدولي الإنساني مع ظاهرة العنف ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة، راجع:

Amnesty International, *Making rights a reality: Violence against women in armed conflict*, Amnesty International Publications (ACT 77/050/2005); Bennoune, "Do We Need?"; Lindsey, "Woman and War."

القانون الدولي الإنساني فيعالج حالات النزاعات المسلحة والاحتلال العسكري ويسري خلالها فقط. وفي حين يولي القانون الدولي للاجئين اهتمامه لما يؤدي إليه نزوح ولجوء المدنيين من معاناة وعنف وانتهاكات، فإن القانون الجنائي الدولي يختص بمقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، كجرائم الحرب وضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

مع أن الكثير من الدلائل الحديثة يشير إلى أن العنف الموجه ضد المرأة أثناء فترات النزاعات المسلحة يُشكل على الأغلب امتداداً لما تتعرض له في أوقات السلم، إلا أن اهتمام المجتمع الدولي بمعالجة هذا الموضوع بدأ من خلال الاتكاء على القانون الدولي الإنساني ثم إتسع لاحقاً، وبالتحديد منذ تسعينيات القرن المنصرم، لينطلق باتجاه الاعتماد أيضاً على القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحتى على القانون الدولي للاجئين، والقانون الجنائي الدولي. هذا التوجه يعكس نقلة نوعية في إدراك المجتمع الدولي بأن موضوع العنف ضد المرأة ليس مقتصرًا فقط على أوقات النزاعات المسلحة، وليس معزولاً وفق الوضعيات التي يمكن للمرأة أن تجد نفسها فيها، كحالة عادية في وقت السلم، أو كمقاتلة أو مدنية في وقت الحرب، أو كنازحة أو لاجئة. لقد أصبح فهم المجتمع الدولي أعمق، وبتجاه أن العنف الممارس على المرأة يُشكل ظاهرة استهدافية عامة ومستمرة، تجد لنفسها انعكاسات خاصة بالوضعيات التي تمرّ بها المرأة خلال حياتها.

القانون الدولي الإنساني:⁽⁵²⁾ يُعتبر القانون الدولي الإنساني من أهم الانجازات القانونية التي تعبّر عن إجماع دولي حول ضرورة تقييد أفعال الدول أثناء النزاعات المسلحة لتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عنها. وقد ركّز هذا القانون في البداية على تقييد ما يمكن أن تقوم به وسائل القتال (ما يسمى بقانون لاهاي)، ثم تحوّل في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ (ما يسمى بقانون جنيف) ليصبح التركيز على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، خاصة «الجماعات المحميّة» ومنها المدنيين غير المشاركين في العمليات القتالية والحربية.

(52) Françoise Krill, "The Protection of Women in International Humanitarian Law," *International Review of the Red Cross* 249 (1985): 359.

ولكن تغير طبيعة النزاعات المسلحة المعاصرة، من حروب نظامية بين الدول باتجاه الحروب الأهلية بين مجموعات داخل الدولة، جعل التمييز بين المقاتلين والمدنيين يتقلص بشكل كبير، ما يعني ترك المدنيين دون توفير كامل الحماية التي يكفلها هذا القانون.

على كل، يُلاحظ من الانتقاء الحريص لمفردة «الشخص» التي يتم التركيز على إيرادها في أحكامه، أنّ القانون الدولي الإنساني لا يُفرق فيما يشتمل عليه عموماً بين الرجال والنساء، بل يُلزم الدول الأعضاء بعدم التمييز بسبب الجنس. فالمادة الثالثة المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربع، تُلزم الدول بالمعاملة الإنسانية «دون أي تمييز ضار يقوم على...الجنس...». وتم تأكيد هذا المبدأ في مواد عديدة أخرى في الاتفاقيات الأربع، وخصوصاً في الإتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (المواد ١٣، ١٥، ٢٧، ٩٦). وبالإضافة، يُقرّ هذا القانون بضرورة منح النساء حماية خاصة بسبب احتياجاتهن الخاصة. ومن ضمن ٥٦٠ مادة مكوّنة لـ«قانون جنيف» فإن حوالي ٤٠^(٥٣) إلى ٥٠^(٥٤) تقوم بالحضّ على عدم التمييز ضد النساء

(53) Amnesty International, *Making rights a reality*, p.48.

(54) سنكتفي في هذا الجزء بالإشارة إلى بعض المعاهدات الدولية ولن نتعرض إلى مواثيق أخرى ذات أهمية بالغة ولكنها تفتقر إلى الإلزام المعاهداتي. ومن هذه المواثيق الدولية على سبيل المثال لا الحصر: إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٤/٤٨، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٨ (د-٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٣/٣٧، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. إعلان ومنهاج عمل بكين اللذان اعتمدا في الجلسة العامة ١٦ للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي انعقد خلال الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وهناك أيضاً بعض المبادرات لوضع استراتيجيات نموذجية وتدابير عملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٨٦/٥٢ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أو حتى إطار لتشريع نموذجي بشأن العنف المنزلي، قدم من قبل السيدة رادريكا كوماراسوامي المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٥/١٩٩٥. لمراجعة هذه المواثيق يمكن زيارة مكتبة حقوق الإنسان في جامعة مينيسوتا:

<http://www1.umn.edu/humanrts/>

أو بضرورة توفير حماية خاصة لهنّ. ويلاحظ أن البروتوكولين الإضافيين تبنّيا مصطلح «تمييز مجحف» ليعبر عن جميع أنواع التمييز التي يرفضها قانون جنيف، ما يعني أن التمييز غير المجحف (أو الايجابي) مسموح، خاصة إذا كان يُحقق مصلحة للمجموعة المستهدفة، مثل النساء أو الأطفال.

يفرد «قانون جنيف» بعض المواد الخاصة ببعض الفئات من النساء، كالسجينات أو المعتقلات الإداريات، وذلك لضمان عدم تعرضهن للتعذيب (بما فيه الانتهاك الجنسي) وأخذ حاجاتهن الخاصة، الجسدية والصحية، بعين الاعتبار عند تصميم أماكن احتجازهن. ويتعامل هذا القانون مع الحوامل والأمهات بطريقة شبيهة بكيفية التعامل مع المرضى والجرحى. كما ويتضمن بنوداً خاصة لحماية النساء من انتهاكات مُعيّنة، كالاعتصاب والتعديّات الجنسية، مثل المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص: «ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي إعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاعتصاب، والإكراه على الدعارة، وأي هتك لحرمتهن». وقد حول البروتوكولان الإضافيان الأثر الناجم عن هذه الانتهاكات ذات الطبيعة الجنسية من مجال التأثير السلبي على شرف المرأة والعائلة والجماعة إلى مجال الإحطاط بكرامة المرأة الإنسانية.

القانون الدولي لحقوق الإنسان: بطريقة موازية للقانون الدولي الإنساني، يعالج القانون الدولي لحقوق الإنسان مسألة العنف ضد المرأة ويعمل على منع التمييز بسبب الجنس. فانتهاك حقوق المرأة لم يعد شأنًا خاصًا بالدول التي أصبحت مطالبة بضرورة إزالة التمييز ضدها ووضع القوانين الضامنة لذلك، إضافة إلى ضرورة حمايتها للمرأة من العنف، وحتى الأسري منه، ومحاسبة من يقوم بذلك. وينطلق مفهوم حقوق الإنسان بهذا الشأن من حقيقة أخلاقية مفادها أن جميع البشر، نساءً ورجالاً، يتحلون بكرامة إنسانية لا يجب التعدي عليها، إضافة إلى تمتعهم بالحق الذي لا يمكن التنازل عنه، وهو الحق بالتححرر من الخوف والحاجة والمساواة أمام القانون.^(٥٥)

^(٥٥) لمزيد من المعلومات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان، راجع:

Bennoune, "Do We Need"; Adams, "Violence Against women"; Amnesty International, *Making rights a reality*.

ولكن على الرغم من وجود دعوة إلى ضرورة حماية حقوق الإنسان وحرياته العامة من قبل الدول دون تمييز بسبب الجنس، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ (المواد ١، ١٣، ٥٥، ٧٦)، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (المواد ٢، ٧، ١٦، ٢٣)، فإن محاسبة القانون الدولي لحقوق الإنسان للدول التي لا تتخذ إجراءات تجاه انتهاك حقوق الإنسان، ومنها التمييز والعنف الموجه ضد المرأة، جاءت متأخرة نسبياً إذا ما قورنت مع القانون الدولي الإنساني.^(٥٦)

يكتسب «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦»، والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٦٧، أهمية خاصة كونه يُلزم الدول الأعضاء بتبني وتطبيق تشريعات تكفل احترام حقوق الإنسان، ومنها ما يتعلق بمنع التمييز ومحاسبة من يمارس العنف ضد المرأة. فعلى هذه الدول الالتزام في أوقات السلم كما في الحرب، وأثناء الظروف العادية وأيضاً الاستثنائية، باحترام الحق بالحياة (٦م)، ومنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (٧م)، ومنع الرق والعبودية (٨م)، فقرة ١ و٢)، والاعتراف بالشخصية القانونية لكل إنسان (١٦م)، وضمان حرية الفكر والوجدان والدين. أما باقي الالتزامات الواردة في هذا العهد فيمكن للدول الأعضاء أن تعفي نفسها من التقيد بها في ظروف استثنائية وضمن قيود محددة، شريطة ألا يتعارض ذلك مع التزامات أخرى مترتبة على هذه الدول بموجب القانون الدولي، وأن لا ينطوي عن هذا الإعفاء تمييز على أساس «العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي».

أما «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩»، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١، فبرغم عدم تعرضها بشكل مباشر للعنف ضد المرأة، تُعرّف التمييز ضدها (م ١) على أنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين

(56) Amnesty International, Making rights a reality, p.64

أو إجباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل». وبالإضافة إلى إلزامها للدول بعدم التمييز ضد المرأة، فإن هذه الاتفاقية تلزم الدول أيضاً بضمان عدم ممارسة مثل هذا التمييز من قبل الأشخاص أو المنظمات أو الجماعات (م ٢)، وتطالبها بوضع التشريعات الضرورية والعمل على إنهاء التحيزات المبنية على عادات عرفية وممارسات تكرس التوجهات النمطية (م ٥).

وتمنع «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٧، التعذيب الذي تُعرّفه في المادة ١ على أنه «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعترافات، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث، أو إرغامه أو تخويله هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّاً كان نوعه، أو يُحرّض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية...». وتلزم الدول بموجب هذه الاتفاقية (م ٢) باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية الفعالة لمنع التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، وتُمنع من التدرّع بالظروف الاستثنائية لعدم تطبيق هذا الالتزام الدولي. وهناك من يعتبر أن بعض أنواع العنف الموجه ضد المرأة في أوقات السلم والحرب، إن كان في الساحة الخاصة (المنزل العائلي) أو العامة، يدخل ضمن تعريف التعذيب الذي تقدمه هذه الاتفاقية. بالتالي تصبح الدول مطالبة بموجب هذه الاتفاقية بمنع هذا العنف.

القانون الدولي للاجئين: تدخل القواعد الدولية الخاصة باللاجئين ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وترتبط بصورة وثيقة مع القانون الدولي الإنساني كون اللجوء مرتبط بشكل أساسي بالنزاعات المسلحة. وبما أن الأكثرية العظمى من اللاجئين هم من المدنيين، وبما أن الأكثرية العظمى من المدنيين وقت النزاعات هم من النساء (والأطفال)، يكتسب القانون الدولي للاجئين، والمتمثل باتفاقية جنيف لحماية اللاجئين لعام ١٩٥١، أهمية خاصة في توفير الحماية للمرأة دون أن يخصّها بالذكر.

ولكن يجدر الانتباه إلى أن أكثر من ٧٥-٨٠٪ من النازحين من مناطقهم حالياً، بحسب المفوض الأسمى لحقوق اللاجئين، هم من المشردين داخليا،^(٥٧) وليسوا من اللاجئين، كونهم لم يعبروا حدوداً دولية. ولتوفير الحماية لهؤلاء النازحين قامت فرانسيس دينج، ممثل الأمين العام، بإعداد مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي.^(٥٨) يعكس اتفاقية حماية اللاجئين، كرست هذه الوثيقة مبدأ عدم التمييز بوضوح وأشارت في أكثر من مبدأ للمرأة وحاجاتها.^(٥٩) فقد نص المبدأ الرابع على أنه «تطبق هذه المبادئ دون تمييز من أي نوع سواء بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو... (الخ)» ولكن المبدأ نفسه يسمح بمنح بعض المجموعات، ومنها «الأمهات الحوامل، والأمهات المصحوبات بأطفال صغار، والإناث اللاتي يُعلنَ أسراً» حمايةً ومساعدةً خاصةً تتطلبها أحوالهم ومعاملة تقتضيها احتياجاتهم الخاصة.

وبحسب هذه الوثيقة فإن على الدول إشراك المتضررين، وخاصة من النساء، في عمليات إعادة التوطين (مبدأ ٧)، وبذل جهود خاصة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في تخطيط وتوزيع اللوازم الأساسية (الأغذية الأساسية والمياه الصالحة للشرب، المأوى الأساسي والمسكن، الملابس الملائمة، الخدمات الطبية والمرافق الصحية الأساسية (مبدأ ١٨). كما وتُلزم الدول أيضاً ببذل الجهود لضمان مشاركة النساء والفتيات، مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، في البرامج التعليمية وضمان المرافق التعليمية لهن (مبدأ ٢٣). وعند معالجة الجرحى والمرضى، تُلزم الدول بإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للنساء ومنح الإرشادات لضحايا الاعتداءات الجنسية (مبدأ ١٩). كما وتُلزم الدول أيضاً بضرورة احترام الشخصية القانونية لكل إنسان، في حين أكدّ المبدأ ٢٠ (فقرة ٣) بأنه «للنساء والرجال، على قدم المساواة، الحق في استخراج الوثائق اللازمة، ومن حقهم أن تصدر هذه الوثائق بأسمائهم».

^(٥٧) وثيقة الأمم المتحدة ٢٠٠٤/٥٣/١٩٩٨/٤.E/CN.4/Add.2، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينج، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان. متوفرة على الصفحة التالية:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/IDP-guiding.html>

^(٥٨) احمد عثمان محمد المبارك، "حماية النازحين: إعادة توطينهم واندماجهم"، الإنساني ٣٥ (ربيع ٢٠٠٦): ٣٠-٣٣.

^(٥٩) Campanaro, "Women, War, and International Law," pp. 2572-2586.

القانون الجنائي الدولي:^(٦٠) يُعنى القانون الجنائي الدولي بتحديد ماهية الجرائم التي تُعتبر جرائم دولية وإن ارتكبت من قبل أفراد ووجهت ضد أفراد، ويُعتبر نقلة نوعية في القانون الدولي بمفهومه التقليدي الذي ينظم العلاقة بين الدول. وهذا القانون حديث نسبياً، ابتداءً من محاكمات نورمبرغ وطوكيو التي شكلتها الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية لمحاسبة المهزومين وفقاً لمبدأ عدالة المنتصر (وبالتالي من الصعب وصف هذه المحاكم بالحيادية). ثم تم في التسعينيات تشكيل المحاكم الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا لتحقيق عدالة يمكن اعتبارها انتقائية ومحدودة ومؤقتة. ووصل التطور أخيراً إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لاتفاقية روما لعام ١٩٩٨، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، وهي محكمة دولية جنائية دائمة.

فشلت محاكمة نورمبرغ في إدماج الجرائم ذات الطبيعة الجنسية، وخاصة الاغتصاب، ضمن لائحة التهم الموجهة لمن تمت محاكمتهم، مع أن القانون الدولي الإنساني لم يخل من مواد تُعنى بهذه الجرائم، ولكنه خلا حينها من آليات لتنفيذه. وبقي هذا الوضع على حاله حتى اعتبر نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (م ٥) الاغتصاب جريمة من الجرائم ضد الإنسانية.^(٦١) ومع أن ميثاق هذه المحكمة لم يعتبر الانتهاكات الجنسية الأخرى التي تتعرض لها المرأة أثناء النزاعات المسلحة بين المخالفات الجسمية للقانون الساري زمن الحرب، إلا أن إجراءات المحاكمة وما نتج عن أعمال الإدعاء العام فيها ساهم بتوسيع وتطوير الاهتمام الدولي بالعنف الموجّه ضد المرأة. ويمكن اعتبار أن المساهمة الرئيسية لهذه المحكمة

^(٦٠) لمعينة هذا النظام:

<http://www1.umn.edu/humanrts/icty/statute.html>

^(٦١) لمزيد من المعلومات حول الإنتقادات الموجهة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة من قبل أتباع المدرسة النسوية والآراء المؤيدة والرافضة، راجع:

Bennoune, "Do We Need," pp.384-385; Ní Aoláin, "Political Violence," pp.831, 846; Rhonda Copelon, "Surfacing Gender: Re-Engraving Crimes Against Women in Humanitarian Law," *Hastings Women's* 5 (1994): 243-266; Helen Durham, "Women, Armed Conflict and International Law," *Intl. Rev. Red Cross* 847 (2002): 655-659; Bridget Byrne, "Towards a Gendered Understanding of Conflict," *Gender and Peace Support Operations* 30 (2002), http://www.genderandpeacekeeping.org/resources/3_Towards_a_Gendered_Understanding_of_Conflict.pdf.

كانت بصدور قرارات خلقت سوابق قضائية تعاملت مع الاعتداءات الجنسية الموجهة ضد المرأة بطريقة أكثر شمولية من الإشارة فقط إلى الاغتصاب، حتى وإن ضُمَّت هذه الاعتداءات ضمن لائحة من الجرائم التي تم نسبها إلى المحكومين، وليس باعتبارها جريمة منفردة. ومن أهمية أثر هذه المحاكم أن التهم لم توجه بسبب اعتداءات تمت بالضرورة من قبل المتهمين أنفسهم، بل بعلمهم وبإذنه ممن هم تحت إمرتهم في القوات المسلحة.

وقد تأثرت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بروندا بالمحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة، ولكنها اختلفت عنها كونها لم تعامل مع جرائم تم اقترافها في نزاع ذي طبيعة دولية، ولكن في نزاع داخلي. وفي لائحة الاتهام الموجهة إلى المتهمين في هذه المحكمة لم تكن هناك تهمة متعلقة بالاعتداءات الجنسية. ولكن الشهادات التي تم تجميعها حول هذه الاعتداءات والضغوط التي مارستها جمعيات حقوق الإنسان، أدت إلى إضافة الاعتداءات الجنسية على لوائح الاتهام. وتبنت بعض قرارات المحكمة تعريفات واسعة لهذه الاعتداءات في دلالة على رغبة المحكمة بملاحقة مرتكبيها أو الذين سمحوا بها.

مع أن محكمتي يوغسلافيا السابقة وروندا قدما مساهمة كبيرة في مجال تطوير مفهوم الجرائم الدولية ذات الطبيعة الجنسية الموجهة ضد المرأة، إلا أن أيًا منهما لم يخلق مبادئ ملزمة لباقي الدول في كيفية التعامل مع العنف الموجه ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة. ولكن نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، في المقابل، اعترف ولأول مرة بالاغتصاب والأنواع الأخرى من الاعتداءات الجنسية كجرائم حرب، ولكنه فشل بتصنيفها ضمن الانتهاكات الخطيرة. فحسب المادة (٧) من الميثاق يتم تحديد الجرائم ضد الإنسانية، فيذكر الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. أما جرائم الحرب، والتي تشمل ما يتم في النزاعات المسلحة الداخلية أيضا، فيعتبرها نظام روما (٨م) «الاعتداء على كرامة الشخص، وبخاصة المهنية والحاطة بالكرامة»، بالإضافة إلى «الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري...، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يُشكل أيضا انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف».

قدرة القانون الدولي على توفير الحماية للمرأة أثناء النزاعات المسلحة

منذ فترة والجدل دائر بشأن قدرة القانون الدولي على منع العنف الموجه ضد المرأة خلال وبعد النزاعات المسلحة. هناك رأي يعتقد بأن القانون الدولي الإنساني غير ملائم أو كاف للقيام بهذه المهمة. أولاً، لأن بنوده تعكس قوالب نمطية جنسانية تعمل على استمرار التمييز ضد المرأة وهي تحاول تقديم الحماية لها. وثانياً، لأن هذا القانون إن طُبّق خلال النزاعات المسلحة فإنه على الأغلب يُطبّق بانفصال عن مكونات القانون الدولي الأخرى، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ما يجعله مبتوراً وناقصاً في مجال منع العنف الموجه للمرأة. وثالثاً، لأن هذا القانون لا يُعنى بوضع المرأة بعد انقضاء النزاع المسلح، وجزء من معاناتها يتم حينذاك. بناء على ذلك، يطالب أصحاب هذا الرأي بضرورة إحداث تغييرات جذرية في القانون الدولي، وخاصة في القانون الدولي الإنساني، لضمان مواجهة التطورات الحاصلة على النزاعات المسلحة في عصرنا الحالي. على أي حال تركز الانتقادات الموجهة للقانون الدولي الإنساني في هذا السياق على الأسس التالية:⁽⁶²⁾

أولاً، انتقادات موجهة ضد مغزى القانون: يقول المنتقدون أن القانون الدولي الإنساني أسير زمانه، متحيز (حتى وإن لم يكن عن قصد) ضد المرأة، كونه يتعامل معها ليس لكيانها، وإنما لاعتباره أنها كائن «ضعيف»، أو على أنها تمثل «الشرف»، أو من خلال ربطها بانجاب الأطفال. فحين يخصها بالذكر فإن ذلك يأتي من منطلق تقديم «الحماية» لها، وليس لـ«منع» أو «حظر» ما تتعرض له من انتهاكات خلال النزاعات المسلحة. فتعرضها للاعتداء الجنسي، مثلاً، يُعتبر تعدياً على شرفها وليس على كرامتها الإنسانية الفردية. وتؤدي مثل هذه الاعتبارات إلى نتائج خطيرة من حيث استمرار التمييز ضد المرأة والتعامل معها ليس على قدم المساواة أو القيمة مع الرجل، بل على أساس أنها تحتاج إلى حماية ذكورية مستمرة.

(62) Ní Aoláin, "Political Violence." p.830

ثانياً، انتقادات موجهة ضد استثناء الجرائم التي أساسها النوع الاجتماعي من المخالفات الجسمية: يقسم قانون جنيف المخالفات لاتفاقياته إلى مخالفات جسمية وأخرى غير جسمية. تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة «بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرّون باقتراح إحدى المخالفات الجسمية لهذه الاتفاقية». كما وتلتزم هذه الأطراف «بملاحقة المتهمين باقتراح هذه المخالفات الجسمية أو بالأمر باقترافها، وتقديمهم إلى محاكمة، أيًا كانت جنسيتهم»، أو بتسليمهم إلى طرف متعاقد آخر لمحاكمتهم» ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص». أما بالنسبة للمخالفات غير الجسمية فإن الاتفاقيات تلزم الأطراف المتعاقدة على «أن تتخذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية». وبالطبع، تُعتبر هذه الصيغة مخففة ولا تضمن وقف هذه المخالفات المعتبرة غير جسمية. المهم في الأمر أن الجرائم والانتهاكات المرتكبة على أساس الجنس ليست مذكورة في القانون ضمن المخالفات الجسمية، ما يعني للمنتقدين أنها لا تحظى بالعناية الكافية.

ثالثاً، انتقادات موجهة ضد نقص الحماية في النزاعات المسلحة: يوجد اعتقاد عند منتقدي القانون الدولي الإنساني أنّ حماية المرأة في النزاعات المسلحة تنحصر فقط فيما يتعلق بالعنف الجنسي والحمل الإجباري، ولا تمتد لتشمل جميع أنواع العنف الممكنة التي تعاني منها النساء بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا الحصر يؤدي إلى عدم إيلاء أنواع العنف الأخرى الأهمية اللازمة التي تضمن العمل على إيقافها. فالعنف الموجه ضد النساء يفوق المجال الجنسي ليُطال أيضاً البعدين الجسدي والنفسي.

رابعاً، عدم الربط بين العنف الموجه للمرأة وقت الحرب والتمييز ضدها زمن السلم: علاوة على أن العنف الممارس على المرأة في وقت السلم يعتبر أساساً يُبنى عليه العنف ضدها وقت الحرب، فإن مراحل ما بعد النزاعات المسلحة تشهد في أغلب الأحيان استمراراً للعنف ضد المرأة دون وجود آليات حماية مناسبة وفعالة. وفي أحيان كثيرة لا يتم في مراحل ما بعد النزاعات إعطاء الاعتبار اللازم لقضية التمييز ضد المرأة من جهة، والانتهاكات المستمرة ضدها والمبنية على النوع الاجتماعي من جهة أخرى، وذلك لأن هذه القضايا

لا تُعتبر ذات أهمية في عملية المصالحة. ويفسّر المنتقدون قلة هذا الاهتمام بسيطرة النزعة الذكورية على عملية المفاوضات وإقصاء المرأة عن الاشتراك بها وعن لعب دور فاعل في مجال إرساء قواعد السلم في مرحلة ما بعد النزاع المسلح.⁽⁶³⁾ هذا الإقصاء السياسي يمتد إلى المساحات الاجتماعية والاقتصادية أيضاً، ويؤدي إلى الإجحاف بحقوق المرأة ويُقلص مناعتها وقدرتها، وقدرة المجتمع معها، على التصدي للعنف الموجّه ضدها.

بناءً على كل ما سبق، يطالب منتقدو ضعف ما يوفره القانون الدولي الإنساني، بصفة خاصة، من حماية للمرأة خلال وبعد النزاعات المسلحة بفتحها للنقاش العام. والهدف من ذلك بالنسبة لهم إدخال التعديلات الضرورية عليه كي يصبح ملائماً للأوضاع الحالية وقادراً على توفير الحماية اللازمة للمرأة.

مع أن هذه الانتقادات جوهرية، إلا أن رأياً مقابلاً لمتبنيها، يضم خبراء من منظمة الصليب الأحمر الدولية الحامية لاتفاقيات جنيف، يقول أن القضية الأساسية في استمرار العنف ضد المرأة خلال وبعد النزاعات المسلحة لا تكمن في ضعف القانون الدولي الإنساني خاصة، أو القانون الدولي بشكل عام. بل على العكس فهم يعتقدون أن المواد القانونية الضامنة لحقوق المرأة متوفرة، وأن العلاقة بين مكونات القانون الدولي أصبحت أكثر ترابطاً وإحكاماً. ولكن المشكلة الأساسية بالنسبة لهؤلاء تتمثل في ضعف، أو حتى عدم الالتزام، بتطبيق هذه المواد من فرقاء النزاعات المسلحة،⁽⁶⁴⁾ علماً بأن معظم هذه النزاعات أصبحت داخلية تجري في دول تكون النظرة فيها للمرأة تقليدية ودونية، واحترام القانون فيها، إن كان خاصاً بالدولة أو دولياً عاماً، ضعيفاً أصلاً.

يرفض متبنو هذا الرأي فتح القانون الدولي الإنساني للنقاش، وذلك من منطلق أن وقتاً وجهداً كبيرين استنزفا حتى تم التوصل إلى قناعة مشتركة لدول وجهات عديدة، ما أدى إلى إبرام الاتفاقيات المشمولة ضمن هذا القانون. وفتح هذا القانون للنقاش الآن قد يؤدي إلى بزوغ رغبة كامنة عند أطراف للتراجع عن بنود ايجابية متحققة حالياً فيه، ما يعني ارتداداً إلى الوراء عوضاً

⁽⁶³⁾ Lindsey, "Woman and War." p.18

⁽⁶⁴⁾ Amnesty International, *Making rights a reality*, p.67

عن التقدم للأمام. لذلك يدعو هؤلاء لعدم «العبث» بالقانون للمحافظة على ما تحقق فيه من إيجابيات، ولكن دون أن يعني ذلك عدم السعي لتطويره في معاهدات واتفاقيات خاصة جديدة تعمل على تمتينه وإضافة مناحي جديدة عليه.^(٦٥) ولكن ما يوازي لأصحاب هذا الرأي في الأهمية، بل قد يفوق، هو ضرورة العمل الجاد لتحسين آليات تطبيق هذا القانون. ويجد هؤلاء في الاستعانة بالأدوات والآليات التي أصبحت متوفرة في القانون الجنائي الدولي مدخلاً ملائماً لتحقيق ذلك.

للوصول إلى الهدف السامي المتمثل بتحقيق حماية أفضل للمرأة، خصوصاً خلال وبعد النزاعات المسلحة، يمكن البناء بصورة تكاملية على العوامل الإيجابية في كلتا وجهتي النظر المختلفتين. وبالتالي الانطلاق من قاعدة المحافظة على المتحقق حالياً في القانون الدولي الإنساني تجاه صون حقوق المرأة، وتطويره بإحدى وسيلتين. الأولى، تبني معاهدة دولية جديدة ملزمة، قد تكون على شكل بروتوكول إضافي ثالث لاتفاقيات جنيف، أو عن طريق تبني معاهدة دولية خاصة بالعنف ضد المرأة، تتميز عن سابقتها بكونها سارية زمن السلم والحرب، لتغطي الثغرات الموجودة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعالج الانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بصورة تكاملية وشاملة. أما الوسيلة الثانية فتكون بالتوجه نحو إقرار مبادئ أو معايير دولية إما بقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو إصدار وثيقة مبادئ إرشادية لمنع الانتهاكات ضد المرأة بشكل عام، وخلال وبعد النزاعات المسلحة بشكل خاص، كما جرى الحال في معالجة قضية النازحين داخلياً كونهم غير مشمولين بقانون حماية اللاجئين.

وفي واقع الحال فإن المبادرات في هذا الاتجاه عديدة، وتوظف كلا الوسيلتين. فقد تم إصدار عدد من الاتفاقيات أو البروتوكولات ذات الطابع

^(٦٥) جميع هذه الإتفاقيات متوفرة في مكتبة حقوق الإنسان الإلكترونية في جامعة منيسوتا على الصفحة التالية:

الدولي، مثل الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٢، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٤؛ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١؛ والبرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٩٩، والذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت عدداً من الإعلانات، مثل إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لعام ١٩٦٧؛ إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة لعام ١٩٧٤؛ إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين لعام ١٩٨٢؛ والإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣.^(٦٦)

واسترسالاً لهذا الخضم من الحراك الدولي المعني بقضية العنف ضد المرأة، جاء القرار رقم ١٣٢٥ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم ٤٢١٣، والتي انعقدت بتاريخ ٣١ تشرين أول ٢٠٠٠.^(٦٧) وقد جاء هذا القرار الأول من نوعه لمجلس الأمن ليتوّج مسيرة دامت عدّة عقود من العمل الدوؤب لمنظمات وحركات نسوية وحقوق انسانية محلية ودولية، وليقرّ بمركزية مكانة ووضعية المرأة للسلم والأمن الدوليين، ويعبّر عن وعي المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، وعن الرغبة الجدية بالعمل على استئصالها جذرياً.

وقد نصّ القرار على أهمية وضرورة تأمين إشراك أوسع للمرأة في التفاوض على اتفاقيات السلام، والتخطيط لمخيمات اللاجئين وتوزيع المساعدات، وعمليات حفظ السلام، وإعادة بناء المجتمعات التي فرقتها النزاعات المسلحة. وحثّ هذا القرار الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها». وهذا المطلب يتماثل مع توجه

^(٦٦) يمكن معاينة النصّ باللغة العربية على الصفحة الالكترونية التالية:

http://www.un.org/arabic/docs/scouncil/sc_Res/s_Res_1325.pdf

^(٦٧) Dianne Otto, "A sign of "Weakness"? Disrupting Gender Certainties in the Implementation of Security Council Resolution 1325," *Mich. J. Gender & L.* 13 (2006): 126.

مؤتمر بيكين لعام ١٩٩٥ الذي يؤكد بأن تحقيق «السلام لا يمكنه أن ينفصل عن المساواة بين الرجل والمرأة».^(٦٨)

وشجع مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة على تنفيذ خطة عمله الاستراتيجية الداعية إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حل النزاعات وإحلال السلام، وحثه على تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه. وطلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يكفل احتواء جميع العمليات الميدانية على تمثيل نسائي حيثما كان ذلك مناسباً. كما أنه طالب "جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام".

شكل إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ نقطة مضيئة ومتقدمة في السعي نحو إنهاء العنف الموجه للمرأة، وخصوصاً من زاوية رؤيته المحفزة لتوسيع إشراكها في مجالات متعددة تمكنها من الإسهام في وقف الانتهاكات الممارسة ضد النساء. ويتضمن هذا القرار إمكانيات هائلة من شأن تطبيقها أن تسهم بشكل أساسي في وضع حدّ للكثير من الانتهاكات والممارسات السلبية ضد المرأة. ولكن ذلك يحتاج إلى جدية من قبل الدول الأعضاء في التعامل مع هذا القرار وتطبيق بنوده، وهو أمر لم يتم بالشكل المطلوب حتى الآن.^(٦٩)

^(٦٨) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع:

Connie de la Vega and Chelsea E. Haley Nelson, "The Role of Women in Peacekeeping and Peacemaking: Devising Solutions to the Demand Side of Trafficking," *Wm. & Mary J. Women & L.* 12 (2006): 437-464; Naomi Cahn, "Beyond Retribution and Impunity: Responding to War Crimes of Sexual Violence," *Stan. J. Civ. Rts. & Civ. Liberties* 1 (2005): 217-291; Richard P. Barrett and Laura E. Little, "Lessons of Yugoslav Rape Trials: A Role for Conspiracy Law in International Tribunal," *Minn. L. Rev.* 88 (2003): 30-85.

الآفاق المستقبلية

مما سبق يمكن القول أن الانجازات التي تحققت على الصعيد الدولي خلال العقود الماضية كثيرة فيما يتعلق بالاهتمام بتحسين وضع المرأة ووقف العنف والانتهاكات الممارسة ضدها، خاصة أثناء النزاعات المسلحة. ولكن يجب القول أيضاً أن الاخفاقات التي وقعت خلال العقود الماضية في هذا المجال أيضاً كثيرة، ولا يتذكرها العالم إلا كلما وقع نزاع مسلح نجم عنه الكثير من الضحايا والعديد من الانتهاكات الموجهة ضد الفئات الهشة، ومنها النساء. ويسوء الوضع عندما يكون النزاع المسلح داخلياً تتصارع فيه فئات متحاربة داخل الدولة، دون أدنى اعتبار للحفاظ على القيم المثلى أو تطبيق بنود القانون الدولي أو الاهتمام باحترام حقوق الانسان. عندئذ تكون معاناة النساء في أعلى مستوياتها، وتستمر هذه المعاناة حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها.

تخبو ذاكرة العالم بين حرب وحرب، وإبادة جماعية وأخرى، وتهجير قسري ونزوح جماعي، وبين اغتصاب للنساء وتجويع للأطفال. صحيح أن ما تم انجازه كبير، ولكنه مع ذلك لا يكفي لانتهاء كل هذه الأنواع من المعاناة. ولذلك هناك الكثير مما يجب عمله، ليس على صعيد واحد فقط، بل على عدة صعد متشابكة.

أولاً، يجب استمرار العمل على الصعيد الدولي من أجل نصرة النساء لإيقاف العنف الممارس ضدهن. العمل على هذا الصعيد يجب أن يتكشف داخل جميع المحافل الدولية والمنابر الإقليمية، بهدف تمكين وتطوير القوانين الدولية ذات العلاقة بالموضوع. ولكي لا يقف الأمر عند حد الأطر القانونية المجردة، يجب أن تتصاعد حملة المطالبات بوضع آليات تنفيذ هذه القوانين موضع التطبيق الفعلي، وخاصة من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية التي يقع عليها دور مستقبلي مركزي في وضع حد للعنف الممارس على المرأة على صعيد العالم.

ثانياً، يجب أن يتوقف التفريق بين ما يُمارس على المرأة من عنف وانتهاكات خلال النزاعات المسلحة، وما يتم قبل وبعد ذلك. فعملية البتر الميكانيكي بين المراحل تبدو وكأنها تستهدف تقليص هذا العنف وحصره في فترة النزاع المسلح فقط. ليس هذا وحسب، بل يؤدي هذا البتر إلى فصل قسري، قد يكون متعمداً، للعنف عن جذوره المجتمعية، وذلك عن طريق إرجاع سبب حدوثه إلى النزاع المسلح فقط. لقد أصبح مثبناً أن أصول العنف المتصاعد ضد المرأة خلال فترة النزاع المسلح تعود إلى المرحلة السابقة لذلك؛ إلى عنف متأصل

داخل المجتمع يُمارَس على المرأة بأشكال مختلفة في وقت السلم السابق لاندلاع النزاع المسلح. وعندما يقع هذا النزاع تتفاقم أوضاع المرأة ويزداد العنف الممارس ضدها شراسة وسوءاً. كما ويحصل نفس الأمر بعد انتهاء النزاع المسلح، إذ يستمر هذا العنف في الفترة اللاحقة. باختصار، يشكل العنف الممارس على المرأة حلقة متكاملة ومستمرة تمر في مراحل ومستويات، قبل وأثناء وبعد النزاع المسلح. والوعي بهذا الأمر ضروري لاستمرار العمل على إيجاد الروابط لتطوير منظومة قوانين دولية متكاملة، وليس مجموعة من القوانين المفتتة، لمنع العنف ضد المرأة في مختلف الحالات. ولكن استمرار تركيز الجهد على الصعيد الدولي لوحده مع أهميته، لم يعد كافياً.

ثالثاً، مع استمرار العمل على المستوى الدولي، يجدر تركيز العمل أيضاً على مستوى الدول من أجل رفع مستوى الإدراك والالتزام باتخاذ كل ما يلزم من تدابير داخلية، تشريعية وتنفيذية وقضائية، لإيقاف العنف الممارس على النساء. فالقانون الدولي، إذا لم يُرافق بعقوبات لعدم تطبيقه، لن يتمكن من اختراق حدود الدول إلى داخلها ويفرض عليها تطبيقه. لذلك ما يجب التشديد عليه هو ضرورة أن تقوم الدول بمواءمة وتكييف قوانينها لتنسجم مع أحكام القانون الدولي في كل الجوانب المتعلقة بموضوع العنف الممارس على المرأة. بالتالي، يصبح ضمان تخلص المرأة من هذا العنف ليس فقط مسؤولية دولية تحاول أن تخترق حدود الدولة، وإنما العكس تماماً، أي مسؤولية الدولة مدعّمة بالقانون الدولي الذي يسند قوانينها ويؤرق لها آليات تطبيق خارجية إضافية. إن لم يحدث هذا الأمر وبقيت قوانين الدول أقل من المستوى المطلوب لوقف العنف الممارس ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه، ليس وقت النزاعات المسلحة فقط، وإنما في وقت السلم أساساً، أي قبل اندلاع وبعد انتهاء هذه النزاعات، فإن القانون الدولي لن يسعف كثيراً في وقف حلقة هذا العنف الذي على الأرجح أن تستمر. من الأهمية بمكان، إذا، أن تتوجه الضغوط على الدول المختلفة لمطالبتها بمواءمة تشريعاتها السارية أو إصدار التشريعات الجديدة اللازمة لمعالجة هذا الموضوع، ولضمان اتخاذها كافة الإجراءات الكفيلة بوضع هذا التشريعات موضع التنفيذ الفعلي. فالدولة التي تكفل لانسائها في وقت السلم عدم التهاون مطلقاً مع موضوع العنف الممارس ضدهن، تكون مرشحة أكثر من غيرها للالتزام بذلك، واحترام القوانين الدولية، في أوقات الحرب.

وأخيراً، فإن العمل على تحسين البنية القانونية الداخلية للدول ووضعها موضع التنفيذ ضروري لإيقاف العنف الممارس ضد المرأة، ولكنه ليس كافياً لوحده

لإحداث النقلة المطلوبة. فالمطلوب أوسع من ذلك، ويتمثل، من ناحية، بضرورة إحداث تحولٍ جذري في الثقافة المجتمعية السائدة في تلك الدول باتجاه تغييرِ النظرة النمطية السلبية تجاه المرأة. فالعنف ضد النساء يجد مرتكزا ومرتعا في هذه النظرة التي تحابي الرجل على المرأة وتمنحه أفضلية عليها، بما في ذلك تمكينه من التحكم فيها، ما يعني شرعية تبعيتها له في المنظور الثقافي المتداول. وهذا بدوره يؤدي إلى التراخي المجتمعي، إن لم يكن القبول المجتمعي، بتعنيف الرجل للمرأة (الأب، الأخ، الزوج، وحتى الإبن) وانتهاك حقوقها. ما لم تتغير هذه النظرة فإن العنف ضد المرأة سيبقى يجد لنفسه جذورا في ثقافات العديد من المجتمعات. ولإحداث التحول فإن التثقيف المستمر بقيم المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان يصبح ضرورة قصوى.

أما الناحية الأخرى فتتلخص بضرورة إحداث تحولٍ جذري في الثقافة السياسية المستهدفة، خاصة تلك التي تعاني من نزاعات مسلحة داخلية، ومعظمها دول جنوبية. فهذه الدول سلطوية بالأساس، يقوم نظامها السياسي على احتكار السلطة والاستئثار بالحكم، وتعامل لذلك أبناء وبنات شعوبها على كونهم رعايا عليهم واجب الاستجابة لرغباتها وتنفيذ طلباتها، وليس كمواطنين لهم حق المشاركة والمساءلة والمحاسبة. لذلك تؤمن هذه الدول، بتفاهوتات، أن أمنها القومي مرتبط بتحقيق أمن الدولة، وليس الأمن الإنساني لمواطنيها. وبالتالي فإن سمة القمع، وإن كانت في بعض الأحيان مستترة، متأصلة في مثل هذه الدول، تنتقل من الدولة إلى المجتمع، ومن المجتمع إلى الأفراد، ومن الرجل إلى المرأة التي تقع في قاع السلم ويُطلب منها أن تتلقى وتقبل ما ينهال عليها من تحيّزات وانتهاكات.

لا يمكن تحقيق أمن المرأة إلا في مجتمع آمن، ولا يمكن تحقيق المجتمع الآمن في غياب النظام السياسي الديمقراطي. ولا يمكن تحقيق هذا النوع من النظام السياسي دون ضمان حقوق المواطنة المتساوية المتكافئة للنساء والرجال على السواء، ودون الانطلاق من قاعدة أساسية مفادها أن الأمن القومي للدولة لا يتحقق بضمان أمن الدولة، بل بتحقيق الأمن الإنساني لمواطنيها. ويجب التأكيد على أن الأمن الإنساني إن كان داخل الدولة أو على الصعيد الدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا بضمان الأمن للمرأة، ليس لكونها أساس المجتمع وركيزة استمرارته فقط، بل لأنها بالأساس كائن بشري لها الحق الإنساني المكفول بالعيش الكريم وكرامة.

هذا الكتاب

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وضع المرأة أثناء وبعد النزاعات المسلحة، وكيفية تعامل القانون الدولي مع هذا الواقع في ضوء تطور مفهوم الأمن الإنساني. وتركز الدراسة على إبراز حقيقة أنّ تحقيق أمن المرأة لم يعد يقتصر فقط على مسألة توفير الحماية والمساعدة لها، بل أصبح شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق أمن المجتمع، وقضية مجتمعية ودولية مُلحة تخدم السلم والاستقرار على الصعيد الإنساني العام. وتصل الدراسة إلى الاستنتاج الطبيعي بأن تمكين المرأة وتفعيل دورها يعزّز من الأمن القومي لدولها، وذلك لأن تحقيق الأمن الإنساني ضروري لتحقيق الأمن القومي للدول، ولإشعاع حالة السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي أيضاً.

Armed Conflicts & Security of Women

**Dr. Ali Jarbawi
and
Dr. Asem Khalil**

Armed Conflicts & Security of Women

First Edition - November - 2008

© All Rights Reserved

ISBN 978-9950-316-386



معهد ابراهيم أبو لغود للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University, P.O. Box: 14, Birzeit - Palestine

Telefax: +972 2 2982939

giis@birzeit.edu

www.home.birzeit.edu/giis

**Financial support for this book is contributed by
the Ford Foundation**

Al Nasher Advertising Agency

Contents

Armed Conflicts & Security of Women	5
Introduction	7
On the Relation of National Security to State Security and Human Security	10
Violence against Women during and after Armed Conflicts	15
International Law and Women in Armed Conflict	32
International Humanitarian Law	34
International Human Rights Law.....	36
International Refugee Law.....	40
International Criminal Law	42
Ability of International Law to Provide Protection to Women in Armed Conflict	45
Future Horizons	53

Armed Conflicts & Security of Women

Dr. Ali Jarbawi*
and
Dr. Asem Khalil**

* Professor, Department of Political Science, Birzeit University, Palestine.

** Associate professor, Department of Law, Birzeit University, Palestine.

Introduction

Since the dawn of time, humankind has been situated in a dialectical conflict between good and evil. Humanity has always sought to achieve the values of justice, security, safety and stability to all human beings both within their own communities as well as with other communities. All people are equal and deserve to live in dignity and in an appropriate manner that safeguards their full and integral humanity, without discrimination or prejudice. However, due to limited resources, these values of humanity have and continue to clash with the needs of both societies themselves, and the relationships between societies, resulting in a perpetual struggle to take control of as many resources as possible. The bitter but realistic result of such a struggle has been the division of humans into contentious and hostile nations, classes, categories and groups. And, as some groups have appropriated a larger portion of resources than others, opportunities and capacities have been disproportionately distributed. Instead of all members of the human family achieving justice, equality, security, safety and stability, some groups have, arguably, achieved these values at the expense of other groups, thereby consolidating discrepancies, discrimination and exploitation, creating a parallel track of fortunate classes with vulnerable and marginalised groups.

The combination of a historical male hegemony, with the dominance of need-driven conflict, rather than a drive towards reconciliation stemming from the rule of law, has controlled human relations, resulting in a vulnerable and alienable status for women. Although women have such a low status in peacetime, it further deteriorates during and after armed conflicts, whether the conflict is internal or between states. Armed conflicts cause catastrophic social problems, not least the suffering, exploitation, and countless human rights breaches of vulnerable and marginalised groups.

With the growing awareness of grave breaches against women, particularly in armed conflicts, as well as an enhanced public

exposure of these breaches in the media sector, and increasing international concern for the expedient termination of such suffering, the twentieth century witnessed a transformation in the attempts to ameliorate the status of human rights in general, and women's rights in particular. However this transformation was not only restricted to defining and clarifying concepts, but also brought to bear a distinct shift in priorities and norms. For example, controls have been applied during armed conflicts, such as the protection of groups who refrain *from waging certain actions*. States have also been encouraged to take positive measures in peacetime as in wartime. These measures have sought to positively protect by *performing actions* which promote freedom from need and fear, leading to the dignity of life.⁽¹⁾

This transformation in human rights has also covered women's status. This interest in human rights is no longer limited to *protecting* women in armed conflict, but extends to *promote women's role and to strengthen their status* in the society in peacetime, to facilitate the preservation of civil peace and societal stability. It should also be noted that the shift in human rights reflects a consolidation of the relation between the International Human Rights Law and International Humanitarian Law; the enforcement of the latter in armed conflict does not exempt states from their duties derived from the former.⁽²⁾

This paper sheds light on the status of women during and after armed conflicts. It explores how the International Law deals

⁽¹⁾ These efforts have been culminated with the United Nations Security Council Resolution 1325 of 2000, which is highlighted later in this paper.

⁽²⁾ William Abresch, "A Human Rights Law of Internal Armed Conflict: The European Court of Human Rights in Chechnya," Working Paper Extrajudicial Executions Series 4 (2005): 2.
<http://www.chrgj.org/>

with this reality in light of a developing concept of human security. This paper also highlights the fact that achievement of women's security is no longer restricted to provision of necessary protection and aid, but is also a fundamental, expedient condition to bring about the society's security. Women's security is now a compelling societal and international issue that serves peace and stability on the general human level. The paper concludes that the empowerment and promotion of women's status establishes national security in respective states. Indeed, the attainment of human security is a prerequisite to states' achievement of national security, and promotes a state of peace, stability and security at the international level.⁽³⁾

⁽³⁾ Fionnuala Ní Aoláin, "Political Violence and Gender during Times of Transition," *Columbia Journal Gender & Law* 15 (2006): 847.

On the Relation of National Security to State Security and Human Security⁽⁴⁾

Modern states were constituted in the seventeenth century, and later developed into nationalistic states based on international system and relations. Ever since, the concept of national security has been closely associated with state security. Essentially, a state's national security (including its components) is attained by achievement of state security; that is, the preservation of a state's existence, entity and stability is based on the fact that it is the most important, central structure that regulates internal and external relations. In relation to the state, the concept of national security has developed along two distinct and largely contrary paths, derived from the discrepant political theories evolving from the differing visions of Thomas Hobbes and John Locke on the regulation of the human nature through the state.⁽⁵⁾

Hobbes' conviction that voluntary cooperation between human beings is impossible is due his belief in self-seeking individuality and in personal interests outweighing collective ones. This has led to a theory of statehood centred around conflict which could drive the society into a state of large-scale anarchy and absent security and stability. From this position, Hobbes justifies that the state should be given absolute freedom to regulate its society and individuals, theorising that an authoritarian state exists to perform its obligations to its subjects, who will otherwise disintegrate with its dissolution

⁽⁴⁾ For more information on the relation between national security and human security, see: David C. Jackson, "Individual Rights and National Security," *The Modern Law Review* 20, no. 4 (July 1957): 364-380; Marcus G. Raskin, "Democracy versus the National Security State," *Law and Contemporary Problems* 40, no. 3, Presidential Power: Part 2 (Summer 1976): 189-220.

⁽⁵⁾ Commission on Human Security, *Human Security Now* (New York, 2003): 2-19. <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf>.

or weakness. According to Hobbes, the existence and strength of the state is the point of departure. As an approach towards establishing security for both individuals and society, the end is the achievement of the state security. From this perspective, national security is attained by safeguarding state security through the compliance of subjects to the states' demands and putting in place a vertical, top-bottom relation, starting from the state and ending with the individual.⁽⁶⁾

Contrary to Hobbes, Locke grounds his political philosophy on a reality of possible achievement of cooperation between humans due to their intrinsic goodness, thereby excluding contradiction between achievement of individuals' personal interests and society's collective interest. In light of increasing population and limited resources, individuals' interests may clash, thereby necessitating regulation and codification. Hence, citizens, not subjects, endow some of their redeemable rights to the state to administer and manage their affairs. As such, the state is created not to exercise hegemony over citizens, but is bound to their consent, which is dependent on its good performance. To Locke, national security will be established by providing security to citizens, who authorise the state to rule over them by with their own free and conditional will. Against this background, the security of the state stems from its citizens' permanent satisfaction with its performance and their support

⁽⁶⁾ For further details on Thomas Hobbes' philosophy on the nature of the state, see Al Ghali, Kamal, *Principles of the Constitutional Law and Political Systems* (Damascus, Damascus University Publications, Ed. 8, 1997), pp. 78–79. Also see: George Schedler, "Hobbes on the Basis of Political Obligation," *Journal of the History of Philosophy* 15, no.2 (April 1997): 165-170; James R. Martel, "The Radical Promise of Thomas Hobbes: The Road not taken in Liberal Theory," *Theory & Event* 4, no.2 (2000); Aloysius Martinich, "On the Proper Interpretation of Hobbes's Philosophy," *Journal of the History of Philosophy* 34, no.2 (April 1996): 273-283.

of its policies. According to Locke's theory, from which the democratic nature of the state is derived, national security is a bottom-up approach, starting from individual (the citizen) and ends up with the state.⁽⁷⁾

For several centuries, the above contradictory perspectives have produced conflicting accounts of the legitimate existence of the state and justification of its actions. Connected to this has been the ongoing controversy over the concept of national security. On the one hand, national security means the protection of the state, as institutions and a regime, against external threats from other states, as well as against internal threats from subjects who attempt to undermine its components in order to achieve their personal interests. Accordingly, the relation between the state and its respective subjects is permanently tense, not allowing development of a positive human security. On the other hand, national security is still deemed to be an inevitable outcome of the realisation of citizens' security in a state which respects their rights and freedoms, and treats them in an equal and indiscriminate manner.

Over time, more weight has been given to the democratic approach over the authoritarian one, reaching its breakthrough at the end of the twentieth century with the collapse of the Soviet Union. Apart from the anticipated rejection of continuing authoritarianism of the state over its subjects, other causes have also produced such an outcome. States outside the borders of Europe abandoned the scope of nationalism. States of the new world have been composed of diverse migrant nationalities that – due to their migrant status – could promote the concept of

⁽⁷⁾ For more information on Locke's philosophy on the nature of the state, see Al Ghali, *Principles of the Constitutional Law*, pp. 79 – 80. Also see: Wolfram Schmidgen, "The Politics and Philosophy of Mixture: John Locke Recomposed," *The Eighteenth Century* 48, no.3 (Fall2007) : 205-223.

citizenship, and accordingly shape the concept of their national security. In contrast, drawing borders of postcolonial states in Asia and Africa in line with colonial interests has created varying and discrepant nationalities. However, relentless efforts made by these states over past decades to adjust their status by dominating over relevant subjects have largely failed. Currently, many of these states suffer from internal disputes and armed conflicts, demonstrating that their national security will not be attained unless they treat their citizens equally, regardless of race and ethnicity.

The globalisation era, in which the state sovereignty has been exposed and authoritarian powers increasingly criticised, has had a positive impact the promotion of the connection between a state's national security and its human security.⁽⁸⁾ Such promotion is now particularly important because of increasing armed conflicts, which mostly convert into internal struggles, and in which civilians are the most vulnerable victims. Therefore, the status of women has been of increasing concern in armed conflict; the suffering of women (as well as other vulnerable groups) demonstrates that the ongoing association of the concept of national security with state security has not been sufficient to protect these groups any more.

This shift in the concept of national security was accompanied by a development in the performance of international organisations, International Law and the concept of international criminal liability. In the 1990s, the United Nations (UN) carried out more peace keeping missions than ever before. The UN also contributed to innumerable negotiations aimed at endorsing international agreements that would eliminate certain new

⁽⁸⁾ Commission, *Human Security Now*, p. 5

threats and promote regional cooperation to confront them.⁽⁹⁾ Also with the onset of the twenty-first century, the International Criminal Court was formed to monitor violations and crimes against humanity.⁽¹⁰⁾

Although significant progress has been made in transforming the concept of national security concept from a state security to human security, one should not assume that securing vulnerable groups' rights and preventing relevant violations is no longer needed. Infringements are numerous and suffering is massive. Under the pretext of "human rights", wars continue to be waged and are presented as "humanitarian".⁽¹¹⁾ Therefore, violence against women in and after armed conflict should continually be examined and highlighted.⁽¹²⁾

⁽⁹⁾ *Ibid.*, p.2.

⁽¹⁰⁾ David S. Mitchell, "The Prohibition of Rape in International Humanitarian Law as A Norm of Jus Cogens: Clarifying the Doctrine," *Duke J. Comp. & Int'l L.* 15 (2005): 219ff; Eileen Meier, "Prosecuting Sexual Violence Crimes During War and Conflict: New Possibilities for Progress," *Int'l Legal Theory* 10 (2004): 83ff; Timothy L H McCormack and Sue Robertson, "Jurisdictional Aspects of the Rome Statute the New International Criminal Court," *Melb. U. L. Rev.* 23 (1999): 635ff.

⁽¹¹⁾ Asem Khalil, *The Enactment of Constituent Power in the Arab World: The Palestinian Case* (PIFF, Etudes et Colloques 47, Helbing & Lichtenhahn, 2006): 303.

⁽¹²⁾ Protection or «emancipation» of women might be employed as a pretext to legitimise wars declared to serve political objectives. Following the 9/11 attacks, the US Administration presented protection of women as a justification of war and incursion into Afghanistan. See: Iris Marion Young, "The Logic of Masculinist Protection on the Current Security State," *Journal of Women in Culture and Society* 29, no.1 (2003): 17-18.

Violence against Women during and after Armed Conflicts

In general, violence against women is an exploitation of an unbalanced, unequal relation between two (or more) parties, allowing the stronger party to deliberately injure the weaker one without fear of possible retaliation or deterrence. To radically prevent and stop such injury, an external intervention is needed. Across a variety of communities, and for a variety of reasons, women constitute a vulnerable group, and are individually and collectively subjected to various forms of violence. Women are abused because they are members of a vulnerable group or have special needs, and primarily because they are intrinsically women. In other words, women are subjected to violence and assault due to discrimination on gender grounds. Violence targeting women is any act of gender-based violence that results in, or is likely to result in, physical, sexual or psychological harm or suffering to women, including threats of such acts, coercion or arbitrary deprivation of liberty, whether occurring in public or in private life at times of peace as well as at times of war.⁽¹³⁾ This form of violence is a widespread phenomenon around the world. As Boutros Ghali, former Secretary-General of the United Nations, emphasised in his speech before the Fourth World Conference on Women in Beijing in 1995, violence against women is an international problem and thus is in need of an international denouncement.⁽¹⁴⁾

In times of peace, women are subjected to various forms of violence on several levels: domestic violence (including beating and rape); violence in the society (including prostitution and

⁽¹³⁾ Article 1 under the *Declaration on the Elimination of Violence against Women*, adopted by the UN General Assembly in January 1993 and ratified by all UN State Parties. See Abu al Qumsan Nihad, "Societal Violence against Women outside Armed Conflicts", *The Humanitarian* (Spring 2008): 35.

⁽¹⁴⁾ Rebecca Adams, "Violence against Women and International Law: The Fundamental Law Right to State Protection from Domestic Violence," *N.Y. Int'l L. Rev.* 20, no.57 (2007): 57.

forced labour); and violence by the state, whether that be spontaneously exercised (by discriminatory legislation) or through condoning those who commit so-called “honour” crimes. Many believe that such violence is exacerbated during and after armed conflicts, whether the conflict takes place between states or internally within the state. These conflicts naturally produce hostile environments and patterns of behaviour that result from a widespread military culture, which legitimises violation of many controls regulating societal and international life in peacetime.⁽¹⁵⁾ Therefore, civilians become more vulnerable and liable to violations by military personnel and members of armed groups. In this case, women are more prone to these violations not only because they are women, but also in light of discriminatory treatment originally in place.⁽¹⁶⁾ According to remarks of Kofi Annan, former UN Secretary-General, before the Inter-Agency Videoconference for a World Free of Violence against Women, held in New York on 8 March 1999: “Violence against women is perhaps the most shameful human rights violation. And, it is perhaps the most pervasive. It knows no boundaries of geography, culture or wealth. As long as it continues, we cannot claim to be making real progress towards equality, development and peace. We have made some advances. States have adopted international instruments prohibiting violence against women... Governments have passed national laws banning all forms of violence against women. They have introduced more effective protection services; they have mounted campaigns to drive home the point that no act of violence against a woman can or should be tolerated.”⁽¹⁷⁾

⁽¹⁵⁾ Amnesty International, *Casualties of war: women's bodies, women's lives: Stop crimes against women in armed conflict*, ACT 77/072/2004, 2004, pp. 5 – 6.

⁽¹⁶⁾ Karima Bennouna, “Do We Need New International Law to Protect Women in Armed Conflict?” *Case W. Res. J. Int'l L.* 38, (2006/2007): 368.

⁽¹⁷⁾ Adams, “Violence against Women,” p. 57.

It should also be noted that targeting women as a group does not necessarily derive a default conclusion that each woman is subject to the same violations and same degree of violence and suffering, whereby a general and acceptable addressing of the issue can be possible. Women's backgrounds, conditions, abilities, experiences, violence imposed on them, and resulting suffering differ from case to case, as well as from woman to woman. This means that each abused woman's particular conditions need to be heeded. One should not make generalisations and stereotypes, which may conceal identification not only of individual suffering caused to each woman by these collective grave violations, but also of the collective suffering of women as a collective group.⁽¹⁸⁾

Although an absolute majority of women affected by armed conflicts are civilians, a number of women take part in these conflicts as combatants; that is, as part of the forces involved in hostilities in a direct manner or within reserve units or military support and logistics units. Particularly when an armed conflict takes place between hostile parties within a state, women's involvement might be wilful or compulsory.⁽¹⁹⁾ Since internal armed conflicts

⁽¹⁸⁾ ICRC, *Women and War*, Special Report (March 2003): 13ff.

⁽¹⁹⁾ In World War II, the role of women involved in armed conflicts was most visible as part of reserve, logistics and support units in the German and British forces. Totalling eight percent of troops involved in the war, women participated in the Soviet forces. Ever since, women have played an increasingly active role in armed forces. In addition, women take part in certain ethnic conflicts, in which whole tribes are parties to a conflict. In these cases, women help and support combatants. Whilst some are obliged to do so, women are sometimes forced to sleep with soldiers. This was the case with the so-called «pleasure girls», Korean and Chinese women whom the Japanese army exploited in World War II. In Palestine, women have also taken part in armed resistance. See also: Maria Holt, "Past and Future Struggles: Palestinian Women Negotiate Violent Conflict," *Al-Raida* XXI, no.103 (2003): 29; Charlotte Lindsey, "Woman and War - An Overview," *Al-Raida* XXI, no.103 (2003): 11-12.

have now been increasing in comparison with conventional wars between states, discriminating combatant and civilian groups is declining further and further. This means that more women are taking part in hostilities in internal conflicts and that civilian women are subjected to even more suffering and violence.⁽²⁰⁾

According to international human rights organisations, female combatants are not only subjugated to harsher living and mental conditions imposed on male combatants in wartime, but also to a special kind of violence and abuse by enemy combatants as well as by comrades.⁽²¹⁾ Especially in internal conflicts, female combatants might be exploited by their male comrades or captivators in order to deliver a package of traditionally woman-inherent services, such as cleaning encampments, messing, and laundry. Without taking into any account their opinion or will, female combatants may also be forced to deliver sexual services to men. In reality, women are actually raped not only by their captivators, but also by their fellow male combatants.⁽²²⁾ Adding more concern and anguish to such violence is the fact that these well-known and documented abuses are viewed by several authorities within respective states and worldwide as a matter that can be overlooked as it is a form of “difficulties” associated with women’s “militarised” profession!

⁽²⁰⁾ Lindsey, *Ibid*

⁽²¹⁾ Nonetheless, recruited or combatant women are the exception, rather than the rule. Women’s involvement in *de facto* hostilities is viewed as incompatible with femininity. Even if encouraged by the society to enlist in the army (with particular reference to recruited women in the Israeli army for example), women are seen as a relief for soldiers who are away from home for a long period of time. See: Judith Gardam and Michelle Jarvis, “Women and Armed Conflict: The International Response to the Beijing Platform for Action,” *Columbia Human Rights Law Review* 32, no.1 (2000): 40.

⁽²²⁾ Amnesty International reports cases of targeted sexual violence and exploitation against young recruited women in several countries, including Angola, Burundi, Cambodia, Liberia, Mozambique, Peru, Rwanda, Sierra Leone and Uganda. See Amnesty International, *Casualties of War*, p.7.

When combatant women are captured, detention conditions are largely harsh, subjecting them to **horrendous** suffering. In armed conflicts, detention centres are established on the assumption that they will hold men in custody. Designers do not take into consideration special needs of female detainees. Most often, women are held in narrow wards arbitrarily designated to them in detention centres, which are originally designed for men. Largely overcrowded, these confined wards lack proper physical conditions that preserve women's dignity and privacy. Special hygiene facilities, including appropriate and separate toilets, are also missing. As female gaolers are unavailable, male wardens watch over female prisoners. In most cases, female detainees lack supplies necessary to keep their personal hygiene or expedient needs in case they are breast-feeding or expectant mothers. Furthermore, officers in charge of detention facilities do not respect detained mothers' rights for their children's presence or need to visit them on an ongoing basis. It must also be noted that female detainees are subjected to a severe psychological pressure due to threats or *de facto* sexual violence and rape during interrogation in order to force them to confession. In short, female detainees' detention experience is entirely arduous, all in physical, mental and psychological terms.⁽²³⁾

⁽²³⁾ According to a report released by the Palestinian Ministry of Detainees and Released Detainees on 17 April 2008, over 9,750 Palestinian women have been arrested by the Israeli authorities ever since the State of Israel was established. Of these, ninety-seven detainees, that is one percent of the total number of Palestinian political prisoners, are still held in custody. According to AL-HAQ, detained women suffer from declining conditions of prison conditions, which are such that they are unsuitable for women's hygiene requirements, most notably with childbirth. In addition, interrogators abuse women and threaten to assault their families if they do not collaborate with the Israeli authorities. Attended by male wardens, detained Palestinian women are often subjected to humiliating physical searches. See: Al-Haq, *Waiting for Justice*. Al-Haq: 25 Years Defending Human Rights (1979-2004), 2005, 230-232, <http://asp.alhaq.org/zalhaq/site/books/files/Annual%20Report%20Combo.pdf>.

Armed conflicts pose huge negative impacts on civilian women as well. Most often, civilians are attacked during armed conflicts; they are deliberately killed or caused or allowed to be killed.⁽²⁴⁾ According to available statistics, civilian casualties are nine times more likely to be killed than combatants.⁽²⁵⁾ Sometimes, women are targeted and deliberately killed not only by enemy forces, but also by “friendly forces” allegedly because women carry out tasks deemed by such forces to contravene social customs and conventions.⁽²⁶⁾ Armed conflicts may also fragment

⁽²⁴⁾ According to certain reports, 238 Palestinian women (excluding those under fifteen years of age) have been killed, and hundreds others injured, by the indiscriminate use of force against civilians by Israeli occupation forces during the second *Intifada* (Uprising). See: Holt, “Past and Future Struggles,” p.28.

Other reports state that a large number of women gave birth at Israeli checkpoints set-up throughout the occupied Palestinian territory. According to official reports issued by the Palestinian Ministry of Health, over sixty-eight expectant women could not reach hospitals, forcing them to deliver their babies at checkpoints. As a result, four mothers died; thirty-four miscarriages have also been reported. For more information, see: UNFPA, “Gender-Based Violence in Occupied Palestinian Territory. A Case Study” *Women, Peace and Security Initiative*, Technical Support Division, Consultative Meeting (Bucharest, Romania, 17-20 October 2005, New York, 2005), p.10.

http://www.unfpa.org/women/docs/gbv_opt.pdf; OHCHR, *The issue of Palestinian pregnant women giving birth at Israeli checkpoints. Report of the High Commissioner for Human Rights*, 2005 (A/60/324, 31 August 2005); OCHA, *Israeli-Palestinian Fatalities Since 2000 - Key Trends* (OCHA Special Focus, August 2007), 4, http://www.ochaopt.org/documents/CAS_Aug07.pdf.

⁽²⁵⁾ Judy A. Benjamin, “Issues of Power and Gender in Complex Emergencies,” in *Emergency Relief Operations*, Kevin M. Cahill, ed. (New York: Fordham University Press, 2003), p.169.

⁽²⁶⁾ According to Amnesty International, public insecurity in Iraq forced countless women to abandon public activities. Armed groups have often targeted women, either as victims of violence against civilians or as a direct result of abduction and murder. However, such violence is most normally associated with threats against female activists working for women’s rights and female political leaders, because they are women challenging the power of the patriarchal system. See: Amnesty International, *Iraq: In cold blood: Abuses by armed groups* (MDE 14/009/2005), 2005, pp. 24 – 26.

social structures within the respective society, further debilitating women, marginalising their status and consolidating gender-based inequality. Such a situation may also be associated with increasing violence against women within both the family and society.⁽²⁷⁾

Even if not killed in armed conflict, women's suffering is severe and harsh. Although complex, the distress women undergo occurs at more than one level. Whilst women's traditional sphere is to preserve the family's welfare, men's traditional role places them as the main source of income. In areas of internal armed conflicts, women carry out conventional functions of taking care of their family, as well as domestic and extra-domestic (mostly agricultural) activities, whilst men become involved in the ongoing combat. When this happens, women find themselves alone and in charge of running all the affairs of their families, without any help from the traditional head of the household and protector. Women are caught in this dilemma not at a time of peace and prosperity, but in a time of cruelty and

⁽²⁷⁾ Domestic violence is well-known in various societies. For further details, see Adams, "Violence Against Women," pp. 70-71. However, certain statistics report rising violence against women in societies that have witnessed, or are still undergoing, armed conflicts. In the Palestinian territory, for example, latest reports released by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) in 2005 state that sixty-two percent of single women were subject to psychological violence; twenty-three percent to physical violence; and eleven percent to sexual abuse at least once before marriage. PCBS, Survey on Domestic Violence (December 2005 – January 2006) – Basic Results, Ramallah, Palestine, 2006, p.23–24. Other reports have shown a correlation between the violence inflicted on Palestinian men by the Israeli occupation forces, (especially interrogation techniques), and men's violence against their female relatives at home. Furthermore, the complete closure imposed on the Palestinian territory and escalating unemployment rate have forced men to stay longer in their houses, which has resulted in increasing violence against women. See: Elisabeth Rehn and Ellen J. Sirleaf, "Women, War and Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building," *United Nations Development Fund for Women*, New York, 2002, p.15.
http://www.unifem.org/resources/item_detail.php?ProductID=17.

conflict. Hence, women must shoulder a weighty responsibility for providing sustenance and protecting their families under exceptional and uneasy conditions, a responsibility which they are mostly unprepared to meet.⁽²⁸⁾

Due to this new heavy burden, women become both mental and physically exhausted. On one hand, women are worried for their husbands, and perhaps children, who fight or disappear without even knowing their destiny. Given that the battlefield in internal armed conflicts might affect the whole country, women also have to be worried for the remaining members of their families. On the other hand, women are physically fatigued because they have to carry increased burdens both inside and outside the home.⁽²⁹⁾ As many are unqualified and untrained, women may well be forced into the labour market, to perform marginal and laborious work, which can oftentimes also be humiliating and degrading. Some women work as

⁽²⁸⁾ According to a human rights activist, a Palestinian Gazan woman said «Only fifty dollars would help me buy a cage for rabbis and solve my problems. Then, I will often visit you to ask for legal and psychological aid.» See «Meditations in Gaza: Love, Pride and Fighting Club», *The Humanitarian* (autumn 2007): 15. According to a Somali woman, who suffers from calamities of armed conflict in her motherland, “I know that humanitarian organisations, which work here, distribute food supplies. I am not thinking of the future, but of the present time – the food which I must secure for my children tomorrow. Empty bowels do not know hope”. Stephanie Parke, “Empty Bowels do not Know Hope”, *The Humanitarian* (autumn 2007-08): 24.

⁽²⁹⁾ According to Widad Halawani, whose husband was abducted in September 1982 during the Lebanese Civil War and disappeared ever since, «My calamity was doubled as <Adnan>s disappearance was combined with losing his salary. A compelling need pushed me to find an additional job. Along with my salary, revenue of the extra-work would meet my family's essential needs... Hours of the day have no longer been sufficient to do all my tasks. I always wish that they are longer. I work overnight and all day long...!» Widad Halawani, «Justice is a Right for All Persons in the Face of any Tyrant». *The Humanitarian*, *ibid.* p.14.

prostitutes, in order to make a living.⁽³⁰⁾ In general, this fatigue debilitates women's ability to look after themselves, resulting in deteriorating health conditions in circumstances which lack the necessary healthcare services

A number of men involved in armed conflict do not come back home, either because they are killed or go missing. In these cases, women's sole responsibility for the family moves from a temporary to permanent state.⁽³¹⁾ In the cases of men going missing, women become mentally pressurised, as their lives turn into a state of continuing scrutiny and permanent alert. Moreover, family members of those missing men are confronted with several legal difficulties, making their daily lives more complex.⁽³²⁾

Further to the problems of the missing and dead, armed conflicts are a major cause of internal and external civilian displacement. Currently, over forty million displaced persons and refugees are dispersed both within and outside of their home countries. Of these, eighty percent are women and children –

⁽³⁰⁾ Benjamin, "Issues of Power," p.154

⁽³¹⁾ A wife of a missing Iranian soldier asserts: «My wife wanted to go. His dignity did not allow that he stay at home and let his son go to the war alone. Thus, he went to the front. Ever since, we have heard nothing about him. I was forced to raise my four children on my own». See «Stories about Painful Vacant Places». *The Humanitarian*, ibid. p.14

⁽³²⁾ «Um Firas was occupied with her daily concerns ... seven children in need of care, expenses and education ... A journey of suffering that is severer than all her past history has started... All that has passed is by now sheer memories. What she witnesses every day is the bitter reality ... The austere woe is to obtain identification documents. Most of her children were born abroad without any such documents. It was a primitive life ... no documents... no identity cards... Today, her children are not enumerated in the population census... Without an identity... she knocks a door after door... Every door has a booth... Each booth demands a paper from another ... and so forth in an endless cycle.»

«Azzah Kamel al Maqhour, «Suffering of a Wife of Detainee held in Guantanamo». *The Humanitarian*, ibid.

the most vulnerable groups.⁽³³⁾ Women suffer various forms of displacement-driven problems, including their loss of home, property and relatives, and disunion of their families.⁽³⁴⁾ As they flee from hostilities to safe areas, women not only suffer from the fear, fatigue and exhaustion, but also are at risk of being raped or killed.⁽³⁵⁾ Their journey back home is oftentimes

⁽³³⁾ Amnesty International, *Casualties of war*, p. 14.

⁽³⁴⁾ According to a report on the current situation in Iraq, «Iraqis have lost fundamental security and safety in various daily life details. Roaming massacres slay scores of civilians. Sectarian categorisation of the population results in increasing displacement and forcible migration.» The report also estimates that approximately 100,000 Iraqi families have been displaced since February 2006. See *The Humanitarian*, 39 (Spring 2007), pp. 6 and 9. According to other reports, over four millions, the majority of whom are women and children, have been displaced in Iraq until August 2007. For more information on Iraqi refugees, see: Women's Commission for Refugee Women and Children, *Iraqi Refugee Women and Youth in Jordan: Reproductive Health Findings, A Snapshot from the Field*, 2007, http://www.womenscommission.org/pdf/jo_rh.pdf; Patricia Weiss Fagen, *Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan*, 2007, 4, <http://www1.georgetown.edu/sfs/qatar/Iraqirefugees.pdf>; IDP Working Group, *Internally Displaced Persons in Iraq – Update, 24 March 2008*, [http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/SHIG-7D6DBL-full_report.pdf/\\$File/full_report.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/SHIG-7D6DBL-full_report.pdf/$File/full_report.pdf)

⁽³⁵⁾ Jamilah, a Somali woman, relates her story with the tragic «Death Journey», which the Somalis encounter in the sea to Yemen to escape war: «Smugglers have a sharpened iron spear, which they insert in the abdomen of any women who complains of or refuses their orders». Jamilah goes on: «Astonished as I was, I cannot forget the tragic scene of two smugglers raping my sister Asma» (20 years) before us. As we cried in protest against this crime, they stabbed her with the spear and threw her into the sea. I was in company of my mother. Unconscious, she collapsed due to this horrible incident. Before she was raped, my sister complained of hunger, but she was attacked by human beasts, who took away her virginity and life before our eyes».

Jalal ash Sharabi, «Journey of Somali Death: From Bissassu to Eden Bay,» *The Humanitarian*, 42 (Spring 2008): 31.

no less harsh than their escape, and can be more severe.⁽³⁶⁾

Upon migration, displaced people and refugees experience wretched habitation and living conditions. In refugee camps or temporary residential sites, refugees suffer from overcrowded residence as well as a lack of essential services and facilities, resulting in the loss of privacy. In particular, women are most affected by the lack of basic services. If available, restrooms are few and public. Potable water is also scarce and electricity unconnected. The situation is especially worse in winter; rainwater leaks into tents, which also lack heating. In combination, these conditions cause the spread of epidemic diseases, particularly amongst women who need special healthcare and attention.⁽³⁷⁾ Due to

⁽³⁶⁾ On their journey back home west of Bahr al Ghazal in Sudan after the war ended in the South, 5,000 refugees paid the bill of peace in a «journey in which they struggled against landmines, mosquitoes, Guinea worm disease, tsetse flies, swamps and predators. They were also forced to negotiate with insurgent militias and look for food when supplies were late. It was a mentally and physically exhausting journey to all returnees, most of whom were housewives. Planned to last 30 days, the ignominious journey took three and a half months. 66 persons died and 34 infants were born».

Ala' ad Din Bashir, «Disparate Siege of Victims», *The Humanitarian*, 35 (Spring 2006): 19 – 20.

⁽³⁷⁾ Jamal Jawad, an UNRWA school principal, describes the situation of Palestinian refugees who were displaced from the Nahr al Barid refugee camp and relocated to the UNRWA school for temporary residence: «About 160 families, approximately 950 persons, share 24 classrooms. Sometimes, 60 persons amass in a single classroom. Humanitarian conditions are entirely difficult and heartbreaking... We permanently monitor any epidemics, such as mange and lice. Such diseases can easily spread among the displaced refugees in light of this large number of people.»

Samar al Qadhi, «Nahr al Barid Refugee Camp: Pains of Displacement and Dreams of Return», *The Humanitarian*, 40 (Autumn 2007): 6.

Nicole Widesham describes women's suffering in Darfur as follows: "The war has caused immense suffering women in Darfur had to bear. Until now, women suffer consequences of this war. Violated women found themselves responsible for wounded, disunited families, while at the same time they were poor and needy due to displacement and violence." Nicole Widesham, "Working with Women in Areas of Conflict: Successes and Failures", *The Humanitarian*, 42 (Spring 2008), p.27.

traditional values, men are privileged over and above women in the provision of healthcare services. There is also a preference to provide healthcare to children, meaning that women are the last to receive medical attention. And, as is the case with healthcare, so with food. When there is a shortage of food supplies, food becomes a commodity, used by those who distribute food in refugee camps to blackmail and sexually abuse women.⁽³⁸⁾ As women are forced to leave refugee camps in search of water, food or firewood, they find themselves unknowingly walking through landmine fields, resulting in either death or loss of limbs.⁽³⁹⁾ Should these women survive the fields of landmines, they may be raped.⁽⁴⁰⁾ And, when the conflict ends, women are usually the last to be compensated for suffering by respective states.⁽⁴¹⁾

It seems clear that the most common form of violence against women in and after armed conflict is sexual abuse. This type of violence violates women's humanity, privacy, body and mental health. This gender-based violence takes various forms, including rape; pornography; imaging of sexual violence; sexual servitude; forcible marriage; sex-based detentions; trafficking; forcing prostitution; destruction of reproductive organs; performing medical tests on reproductive organs; pregnancy complications; delivery distortion; sterilisation due to the use of weapons containing various toxics; forced pregnancy, abortion or sterilisation; deliberate HIV/AIDS infection; forcing women to strip in public places; or sexual humiliation. This sexual abuse or sex-based violence, which

⁽³⁸⁾ Samar al Qadhi, "Psychological Impact of War on Women", *The Humanitarian*, 42 (Spring 2008): 43.

⁽³⁹⁾ Benjamin, "Issues of Power," p.151.

⁽⁴⁰⁾ In Darfur, women are raped outside refugee camps, while they are looking for water or working on agricultural land. See, Human Rights Watch: *Five Years On, No Justice for Sexual Violence in Darfur* (April 2008): 13.

⁽⁴¹⁾ Judith Gardam and Hilary Charlesworth, "Protection of Women in Armed Conflict," *Human Rights Quarterly* 22 (2000): 148-166.

affects women, may take place in various places and under diverse circumstances. It can occur at home, before family members, in public places, at military checkpoints, in prisons and detention camps, upon crossing borders, or in refugee camps. Despite the fact that enemy forces are most involved in this form of violence, statutory forces as well as non-statutory armed groups and militias are no exception. Moreover, members of international peace keeping missions in areas of conflict as well as international relief workers in refugee camps are involved in this type of violence.⁽⁴²⁾

Due attention should also be paid to civilian men who commit sexual assaults against women, including family members, in armed conflicts. Over prolonged intervals, many women are subjected to sexual violence by their husbands after they return home from the battlefield. Still harsher is the pressure placed by family members, and the society, in general on abused women, which forces them to stand physical violence inflicted on them by their husbands, allegedly to protect their children.

In armed conflict, women are sexually abused for several reasons. They are exploited to gratify men, including both combatants and civilians. In the socially turbulent conditions of war, men abuse and rape women at gunpoint. Further promoting such phenomenon is offenders' common belief that gender-based violence is a "justified" practice within the turmoil of war and armed conflict which can therefore be overlooked. This has resulted in offenders not being subjected to severe punishments, if any penalty is imposed at all. In other words, perpetrators are

⁽⁴²⁾ For more information on sex-based violence against women during armed conflicts as well as on involvement of various parties, including international forces in it, see: Bennoune, "Do We Need," p.368; Gardam and Jarvis, "Women and Armed Conflict," pp.63-64.

secure in their belief that they can easily abuse women and not be punished. Additionally, women are sexually abused by enemy forces not only for sexual gratification, but also to send a message as of hatred, of the women themselves, their people and their culture. To most communities, dishonouring women means disgrace to their family, community and nation. In the culture of war, especially civil wars, the rape of women is considered as a “victory” and major humiliation of the enemy. Moreover, women are sexually abused by enemy forces in revenge for similar assaults inflicted on their own women; that is, revenge for the “stained honour”. As such, women’s bodies are converted into battlefields and areas of reciprocal attacks between combatants.⁽⁴³⁾ Sexual violence is also used as a means to torture women and obtain information about their families and communities. Particularly in civil wars involving various racial, ethnic or religious groups, women are also subjected to sexual abuse to achieve ethnic cleansing by forcing people to evacuate and flee a certain area or to change demographic equilibrium.⁽⁴⁴⁾ In this case, the objective of such abuse is to “produce enemy children” by raping its women. In the latter case, the sexual abuse of women becomes a military policy

⁽⁴³⁾ The rape phenomenon has traditionally been associated with armed conflict. Massive numbers of raped women in armed conflicts make this issue central in any armed conflict. Before and during the civil war in the United States of America, innumerable women were raped by their white masters. In the Chinese city of Nanking, Japanese forces raped and tortured over 20,000 Chinese women. In 1945, 120,000 to 900,000 women were raped in the area of Metropolitan Berlin. During World War II, 100,000 to 200,000 Korean women were raped and tortured in the Japanese army encampments. In revenge of German forces’ hostilities in Russia, Russian forces raped more than 2 million German women. In addition, US troops were charged with 86 cases of rape. Of these, 50 soldiers were found guilty. In 1971, Pakistani troops raped 200,000 to 400,000 Bangladeshi women, resulting in 25,000 pregnancies. See: Darren Anne Nebesar, “Gender-Based Violence as a Weapon of War,” *U.C. Davis J. Int’l L. & Pol’y*, 4 (1998): 149-150.

⁽⁴⁴⁾ Lindsey, “Woman and War,” p.13

or technique that aims to subordinate and defeat the enemy as well as degrade their morale.⁽⁴⁵⁾ More often than not, sexual violence against women is perpetrated under an implicit approval by military leaderships.⁽⁴⁶⁾ Under the pretext that they bring disgrace to their families and communities, women are likely further suffer once the armed conflict comes to an end. In this case, women are suffer twice-over: once by the enemy and once by their own families and communities.

Gardam and Jarvis claim that women's experience of cruelty in the exceptional circumstances during and after armed conflicts opens up new horizons to women, empowers them and therefore positively shaping the course of their lives. Accordingly, women who live such an experience become proficient in carrying responsibility and become independent decision-makers. This experience emancipates women from masculine hegemony and places them in the position of leadership and control within their own families, and in the surrounding society.⁽⁴⁷⁾ Leaving the domestic domain, in which women are manipulated by men, for the public domain in search of a source of income to sustain them and their families, endows women with a freedom in the decisions they make for their families. This may also gradually allow women to participate in public decision making. Although this never justifies the pain and suffering inflicted on

⁽⁴⁵⁾ Amnesty International documents testimonies of 250 women who were raped during the conflict in Darfur. Rape and other forms of sexual violence against women are widespread not only as a mere result of conflict, but due to the conduct of undisciplined soldiers. Testimonies collated indicate that rape and other forms of sexual violence are used as a weapon in the war in Darfur to humiliate women and their communities as well as punish, terrorise and displace them. See: Amnesty International, *Darfur: Rape as a weapon of war: sexual violence and its consequences* (AFR 54/076/2004, 2004), p. 1.

⁽⁴⁶⁾ Jocelyn Campanaro, "Women, War, and International Law: the Historical Treatment of Gender-Based War Crimes," *Geo. L.J.* 89 (2001): 2559.

⁽⁴⁷⁾ Gardam and Jarvis, "Women and Armed Conflict," p.30

women in and after armed conflict (which is undoubtedly not the intention of the above scholars), such an outcome can still be used to improve women's status in the future.

Whatever the good intentions of the authors, Gardam and Jarvis' conclusion, seems to be premature. There is no evidence of women's enhanced status following their experience of armed conflict. On the contrary, numerous reports and studies show that women's empowerment during armed conflicts is mostly conditional and coercive, and that this ends at the same time as the armed conflict does. When men return from the battlefield, women's role becomes marginalised anew; for as the armed conflict ends, so the old stereotypes return, forcing women back into their traditional roles. Seemingly automatically, women are ignored in the decision-making around the issues of aid, peace building, and reconstruction of shattered communities.⁽⁴⁸⁾ Because of this, many thinkers demand that women have to be involved in all the issues emanating from armed conflicts.⁽⁴⁹⁾

More aggravating than women's return to traditional stereotypes is the fact that women's status declines not only during, but also in the aftermath of armed conflict. In addition to immediate loss of an independence which they have

⁽⁴⁸⁾ Benjamin, "Issues of Power," pp.167-168.

⁽⁴⁹⁾ For example, Nicole Wildesheim calls that women be given the right to choose the method of assistance, which they believe are best to empower them: «Provision of various programmes for women in emergency times does not only empower women and furnish opportunities of choice and dignity, but it is a real necessity to provide women – whom the war made *de facto* head of households and pioneers of the society – with services needed to play their new role as well as take care of their families in the best manner possible. Thereby, women will be effective social stakeholders as well as a component of peace building and restoration of their countries." Wildesheim, "Working with Women", p. 28

acquired in the armed conflict, the violence and alienation inflicted on women by men returning from the battlefield may be crueler than the violence and alienation inflicted on them before the conflict. This increase in aggression towards women is due to their returning men becoming accustomed to a high level of violence, as well as their increased risk to war-induced psychological disorders.⁽⁵⁰⁾

⁽⁵⁰⁾ Rehn and Sirleaf, "Women, War and Peace," p. 15.

International Law and Women in Armed Conflict

In the modern age, the changing nature of armed conflicts and the nationalistic nature of a state's use of the concept of national security have driven a distinction between the status of war and peace between states; between armed conflicts within a state and among states; between states and non-state actors; between the concepts of combatant and non-combatant; as well as between periods and areas in which conflicts do or do not take place. Although the International Law rules, norms and objectives derive from one vision, which composes an integral whole, the International Law has historically distinguished between periods of peace and war; between states of emergency and normal conditions; and between the foreigner or external and the internal.⁽⁵¹⁾ Such distinction is made in light of differing levels of relative violence and violation, inflicted on the human beings in general and on certain people in particular. Therefore, special components under the International Law were introduced to deal with such distinctions. However, this does not mean that the International Law can be partitioned by setting apart its components. These components need to be integrated and support one another in order to produce a complete model that aims to safeguard human dignity and protect human rights in various conditions and times or, more accurately, regardless of changing conditions and times.

International Human Rights Law is a comprehensive legal framework that compiles norms and principles necessary to guarantee human rights and dignity in various conditions and times. In distinction, International Humanitarian Law addresses armed conflicts and military occupation and is therefore

⁽⁵¹⁾ Rosa Ehrenreich Brooks, "War Everywhere: Rights, National Security Law, and the Law of Armed Conflict in the Age of Terror," *University of Pennsylvania Law Review* 153, no. 2. (Dec., 2004): 676.

applicable only to those instances and events. Furthermore the International Refugee Law only tackles consequences of the displacement of civilians, including suffering, violence and violations inflicted on them. Finally, International Criminal Law is for the sole regulation of the prosecution of persons convicted with perpetrating international crimes, such as war crimes, crimes against humanity and genocide.

Although many recent indications point to the fact that violence against women during armed conflicts is largely an extension of violence exercised in times of peace, the international community's interest in addressing this issue began with the enforcement of International Humanitarian Law, and was only expanded later. It is only since the 1990s that the international community has been applying the International Human Rights Law, International Refugee Law and International Criminal Law. This trend reflects a typical shift in the international community's recognition that violence against women is not only limited to times of armed conflict. Gender-based violence cannot be isolated from women's particular situations, whether that be as a normal subject in peacetime, a combatant, a civilian in wartime, or a displaced person or refugee. The international community's understanding has now become more inclusive, concluding that violence against women is a general and permanent phenomenon that exerts special consequence on women's lives.

International Humanitarian Law

International Humanitarian Law is the most prominent legal achievement to express an international consensus on laying necessary constraints on state practices during armed conflict in order to ameliorate resulting human suffering. ⁽⁵²⁾ International Humanitarian Law concentrates on restraining consequences of means and methods of warfare (so-called the Hague Law). The four Geneva Conventions of 1949 and Additional Protocols of 1977 (so-called the Geneva Law) highlight protection of victims of armed conflicts, particularly “protected groups”, including civilians. However, the nature of contemporary armed conflicts, which have transformed from statutory wars to civil wars between hostile groups within the state, has made the distinction between combatants and civilians increasingly difficult, leaving civilians without full protection safeguarded by law.

Carefully selecting the term “*person*” in relevant provisions, the International Humanitarian Law does not differentiate between men and women, and does not obligate **High Contracting Parties** to exercise gender-based discrimination. Article 3 under all Geneva Conventions binds **High Contracting Parties** to humane treatment “... without any adverse distinction founded on ... sex ...” This principle is further confirmed in several other Articles under the four Geneva Conventions, especially

(52) In this section, Geneva Conventions will be highlighted. These include the four Geneva Conventions of 1949 as well as the Additional Protocols of 1977. The remaining components, including treaties and customs of universal or regional nature, will not be addressed. Moreover, non-obligatory international declarations and instruments will not be examined.

For further details on how International Humanitarian Law addresses violence against women in armed conflicts, see Amnesty International, *Making rights a reality: Violence against women in armed conflict*, Amnesty International Publications (ACT 77/050/2005); Bennoune, “Do We Need”; Lindsey, “Woman and War.”

Articles 13, 15, 27 and 96 under Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. In addition, the Geneva Law recognises that women should be given a special protection in view of their special needs. Of the 560 articles which make up the Geneva Law, approximately 40⁽⁵³⁾ - 50⁽⁵⁴⁾ articles prohibit non-discrimination against women or demand the provision of special protection for them. It should also be noted that the Protocols Additional to the Geneva Conventions use the term “*adverse distinction*” to denote all forms of discrimination rejected by the Geneva Law. However, this would mean that the non-adverse (or positive) distinction is permissible, particularly if it achieves an interest of a certain targeted group, such as women or children.

Designating special articles on certain groups of women, including female prisoners and women held under administrative detention, the Geneva Law ensures that they are not subjected to torture, which includes sexual abuse. These articles take into account women’s special needs, including physical and hygiene necessities, in designing specialist detention facilities. Moreover, the Geneva Law treats expectant women and mothers in a manner resembling the treatment of sick and injured persons. In this context, Article 27 under the Fourth Geneva Convention states: “Women shall be especially protected against any attack on their honour, in particular against rape, enforced prostitution, or any form of indecent assault.” The Protocols Additional to the Geneva Conventions also change the emphasis of sexual abuse, from an act which has a negative impact on the honour of women, families and their communities to one which degrades women’s human dignity.

⁽⁵³⁾ Françoise Krill, “The Protection of Women in International Humanitarian Law,” *International Review of the Red Cross* 249 (1985): 359.

⁽⁵⁴⁾ Amnesty International, *Making rights a reality*, p.48.

International Human Rights Law

In line with the International Humanitarian Law, the International Human Rights Law addresses violence against women and prohibits gender-based discrimination. The infringement of women's rights are no longer an internal affair exclusive to states; states are now required to end discrimination against women and to pass the relevant necessary laws which protect women against violence, including domestic violence, and hold perpetrators accountable. In this regard, the concept of human rights is based on an ethical truth, stating that all humans, including women and men, enjoy a human dignity that cannot be transgressed. Humans also enjoy unalienable rights – the right to be free of fear or need, and the right to equality under the law.⁽⁵⁵⁾

⁽⁵⁵⁾ In this section, reference will be made to certain international conventions. As they lack treaty-based obligation, other highly significant conventions are not included. These include, but are not limited to, the Declaration on the Elimination of Violence against Women G.A. res. 48/104, 48 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 217, U.N. Doc. A/48/49 (1993); Declaration on the Protection of Women and Children in Emergency and Armed Conflict, G.A. res. 3318 (XXIX), 29 U.N. GAOR Supp. (No. 31) at 146, U.N. Doc. A/9631 (1974); Declaration on the Participation of Women in Promoting International Peace and Cooperation G.A. res. 37/63, 3 December 1982; and Beijing Declaration and Platform for Action, Fourth World Conference on Women, 15 September 1995, A/CONF.177/20 (1995) and A/CONF.177/20/Add.1 (1995). Other initiatives have also been in place to develop model strategies and practical measures to eliminate discrimination against women. These include UN GA Res. 52/86 on **Crime prevention and criminal justice measures to eliminate violence against women**, dated on 12 December 1997, and framework for model legislation on domestic violence: its causes and consequences, submitted by Ms. Radhika Coomaraswamy, Special Rapporteur on violence against women submitted to the 52nd session of UN Human Rights Committee in accordance with Commission on Human Rights resolution 1995/85. To view these documents, see University of Minnesota, Human Rights Library: <http://www1.umn.edu/humanrts/>.

Despite calls to respect human rights and public freedoms, and to combat gender-based discrimination, as provided for by the United Nations Charter of 1945 (Articles 1, 13, 55, and 76) and by the Universal Declaration of Human Rights of 1948 (Articles 2, 7, 16, and 23), holding accountable states that do not take measures against human rights violations, including the discrimination and violence against women, under the International Humanitarian Law is relatively tardy if compared to the International Humanitarian Law.⁽⁵⁶⁾

The *International Covenant on Civil and Political Rights of 1966*, which came into force in 1967, is particularly important because it obliges State Parties to adopt and enforce legislation that safeguards the respect of human rights, including the prevention of sex-discrimination and holding accountable those who exercise violence against women. In times of peace and war, as well as in normal and exceptional circumstances, State Parties must respect the right to life (Article 6); prevent torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment (Article 7); prevent slavery and servitude (Article 8/1 and 2); safeguard the right to recognise a person before the law (Article 16); and guarantee the freedom of thought, conscience and religion. Under exceptional circumstances and within specific restraints, State Parties may be exempted from complying with other obligations prescribed by the Covenant, provided that this does not contradict other due obligations under the International Law. In addition, such exemption may not imply discrimination “as to race, colour, sex, language, religion, or national or social origin”.

(56) For more information on International Human Rights Law, see Bennoune, “Do We Need”; Adams, “Violence Against women”; Amnesty International, *Making rights a reality*.

Despite the fact that it does not directly address violence against women, the *UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women of 1979*, which came into force in 1981, defines discrimination (Article 1) as: “any distinction, exclusion or restriction made on the basis of sex which has the effect or purpose of impairing or nullifying the recognition, enjoyment or exercise by women, irrespective of their marital status, on a basis of equality of men and women, of human rights and fundamental freedoms in the political, economic, social, cultural, civil or any other field.” In addition to obliging State Parties to not discriminate against women, the Convention also stipulates that State Parties take “all appropriate measures to eliminate discrimination against women by any person, organisation or enterprise” (Article 2). The Convention also demands that State Parties “modify the social and cultural patterns of conduct of men and women, with a view to achieving the elimination of prejudices and customary and all other practices which are based on the idea of the inferiority or the superiority of either of the sexes or on stereotyped roles for men and women.” (Article 5)

The *UN Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment*, which came into effect in 1987, also prohibits torture. Article 1 under the Convention defines torture as “any act by which severe pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person for such purposes as obtaining from him or a third person information or a confession, punishing him for an act he or a third person has committed or is suspected of having committed, or intimidating or coercing him or a third person, or for any reason based on discrimination of any kind, when such pain or suffering is inflicted by or at the instigation of or with the consent or acquiescence of a public official or other person acting in an official capacity...” According to Article 2, State Parties are

obliged to take effective legislative, administrative, judicial or other measures to prevent acts of torture in any territory under its jurisdiction, nor invoke as a justification of torture any exceptional circumstances whatsoever. However, some consider that certain forms of violence against women in times of peace and war, whether in the private (domestic violence) or public domain, is included within the definition of 'torture' under this Convention. Therefore, State Parties are asked to prevent this form of violence.

International Refugee Law

International norms concerning refugees are part of the International Human Rights Law. Since displacement is also a consequence of armed conflict, these norms are also closely associated with the International Humanitarian Law. As the absolute majority of refugees are civilians, and because an overwhelming majority of civilians are women (and children), the International Refugee Law – the Geneva Convention on the Protection of Refugees of 1951 – is particularly important in the provision of protection to women, although not explicitly.

According to the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), seventy-five to eighty percent of the world's refugees and internally displaced persons are women and children, who have not crossed international borders.⁽⁵⁷⁾ To provide protection to these displaced people, Representative of the UN Secretary General, Mr. Francis M. Deng, developed *Guiding Principles on Internal Displacement*.⁽⁵⁸⁾ Clearly, these Guiding Principles promote the principle of non-discrimination and stress women's special needs⁽⁵⁹⁾. Principle 4 provides that "These Principles shall be applied without discrimination of any kind, such as race, colour, sex..." The same Principle, however, states that "Certain internally displaced persons, such as children, especially unaccompanied minors, expectant mothers, mothers with young children, female heads of household, persons with disabilities and elderly persons, shall be entitled to protection

⁽⁵⁷⁾ Amnesty International, *Making rights a reality*, p.64

⁽⁵⁸⁾ U.N. Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2 (1998), Report of the Representative of the Secretary General, Mr. Francis M. Deng, submitted pursuant to Commission resolution 1997/39. See:

<http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Gui dingPrinciplesonInternalDisplacement.htm>.

⁽⁵⁹⁾ Al Mubarak, Ahmed <Uthman Mohammed, «Protection of Displaced: Resettlement and Reintegration», *The Humanitarian* 35 (Spring 2006): 30 – 33.

and assistance required by their condition and to treatment which takes into account their special needs.”

Furthermore, Guiding Principle 7 provides that the “authorities concerned shall endeavour to involve those affected, particularly women, in the planning and management of their relocation.” According to Principle 18, special efforts should be made to ensure the full participation of women in the planning and distribution of basic supplies, which included essential food supplies and potable water; basic shelter and housing; appropriate clothing; and essential medical services and sanitation. Additionally, Principle 23 (3) obliges States to make special efforts “to ensure the full and equal participation of women and girls in educational programmes”. In the treatment of wounded and sick internally displaced persons, “special attention should be paid to the health needs of women, including access to female healthcare providers and services, such as reproductive healthcare, as well as appropriate counselling for victims of sexual and other abuses.” These Guiding Principles also oblige States to safeguard the right to recognition of a person before the law. In this context, Principle 20 (3) prescribes: “Women and men shall have equal rights to obtain such necessary documents and shall have the right to have such documentation issued in their own names.”

International Criminal Law⁽⁶⁰⁾

This Law addresses international crimes, even if committed by or charged against individuals. The International Criminal Law exhibits a typical transformation in the traditional concept of International Law with respect to the regulation of relations between states. Relatively modern, the International Criminal Law originates from the International Military Tribunal at Nuremberg and International Military Tribunal for the Far East, which were formed by the victorious states of World War II to hold the defeated accountable in line with the principle of Victor's Justice. As such, these tribunals cannot be described as neutral. In the 1990s, the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia and International Criminal Tribunal for Rwanda were established to bring a justice to these states; however these Tribunals can be considered to be selective, limited and temporary. Lastly, the International Criminal Court was constituted in line with the Rome Statute of 1998, coming into force in 2002. The latter is a standing international criminal court.

The International Military Tribunal at Nuremberg failed to incorporate crimes of sexual character, particularly rape, on indictments filed against convicted persons. Although the International Humanitarian Law then lacked implementation mechanisms, it did entail provisions regulating such crimes. Later, however, Article 5 under the Statute of the International Tribunal for the Prosecution of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of the Former Yugoslavia classified rape as a crime against humanity.⁽⁶¹⁾

⁽⁶⁰⁾ Campanaro, "Women, War, and International Law," pp. 2572-2586.

⁽⁶¹⁾ To view this Statute, see <http://www1.umn.edu/humanrts/icty/statute.html>.

Despite the fact that the Statute of this Tribunal does not consider other sexual abuses against women during armed conflicts as grave breaches of the law applicable in wartime, the Tribunal proceedings, as well as the resulting action of the Prosecutor, have contributed to expanding and promoting international interest in violence against women. Above all, the Tribunal entered decisions that established judicial precedents. These addressed sexual abuses against women in a more comprehensive manner than mere reference to rape, irrespective of the fact that these abuses were included on an indictment of crimes charged against convicts, not as a single crime. Importantly, charges were not brought because the violations were committed by convicted persons themselves, but because they were carried out by their subordinates in the armed forces with their knowledge and consent.

The International Criminal Tribunal for Rwanda was influenced by the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, although the former did not address crimes perpetrated in armed conflicts of an international character, but in an internal conflict. The indictment charged against convicted persons in the Tribunal did not include charges of sexual abuses. However, collated testimonies and pressure brought to bear on the Tribunal by human rights organisations resulted in the addition of these sexual crimes on relevant indictments. Expressing the Tribunal's willingness to prosecute offenders or those who allowed the perpetration of these crimes, a number of judgements adopted broad definitions of sexual abuse.

Even though the International Criminal Tribunals for the Former Yugoslavia and Rwanda have largely contributed to developing the concept of international crimes of sexual character against women, neither created binding norms for other States on how to deal with violence against

women in armed conflict. In contrast, the Rome Statute of the International Criminal Court admitted for the first time that rape and other forms of sexual abuses are war crimes. However, it failed to categorise these crimes as serious breaches. According to Article 7, crimes against humanity include rape, sexual slavery, enforced prostitution, forced pregnancy, enforced sterilisation, or any other form of sexual violence of comparable gravity. On the other hand, Article 8 under the Rome Statute provides that war crimes, which also include activities during internal armed conflicts, feature “committing outrages upon personal dignity, in particular humiliating and degrading treatment” as well as “committing rape, sexual slavery, enforced prostitution, forced pregnancy... enforced sterilisation, or any other form of sexual violence also constituting a grave breach of the Geneva Conventions.”

Ability of International Law to Provide Protection to Women in Armed Conflict

The current debate taking place is about the capacity of the International Law to prevent violence against women in and after armed conflicts. Some scholars believe that the International Humanitarian Law is neither appropriate nor sufficient to fulfil this goal. Firstly, principles of the International Law reflect sexual stereotypes that promote discrimination against women, while at the same attempting to protect them. Secondly, if applied in armed conflict, the International Law is largely enforced in isolation from other relevant components, particularly the International Human Rights Law, thereby rendering it incapable of preventing violence against women. Thirdly, the International Law is not concerned with the status of women following the end of armed conflict, when women's suffering also takes place. With concern about these points, these scholars demand that substantive changes be made to the International Law, especially to the International Humanitarian Law, in order to ensure that recent developments in contemporary armed conflicts are effectively addressed. However, relevant criticism of the International Humanitarian Law derives from the following criteria:⁽⁶²⁾

⁽⁶²⁾ For more information on criticism of the International Humanitarian Law and International Human Rights Law, particularly those addressed by the feminist schools as well as supporting and dissenting opinions, see: Bennoune, "Do We Need," pp.384-385; Ní Aoláin, "Political Violence," pp.831, 846; Rhonda Copelon, "Surfacing Gender: Re-Engraving Crimes Against Women in Humanitarian Law," *Hastings Women's* 5 (1994): 243-266; Helen Durham, "Women, Armed Conflict and International Law," *Intl. Rev. Red Cross* 847 (2002): 655-659; Bridget Byrne, "Towards a Gendered Understanding of Conflict," *Gender and Peace Support Operations* 30 (2002),

http://www.genderandpeacekeeping.org/resources/3_Towards_a_Gendered_Understanding_of_Conflict.pdf.

1. *Criticism of the essence of the Law:* The International Humanitarian Law is time-bound and biased (even if unintentionally) against women. It deals with women not as human beings, but as “weak” persons or emblems of “honour” or associates them with reproduction. International Humanitarian Law makes special reference to women with a view to provide “protection”, not to “prevent” or “prohibit” abuse against them in armed conflict. Being subject of sexual abuse, for example, is an aggression against women’s honour, but not against their intrinsic human dignity. Such considerations yield serious results; discrimination against women will be sustained. The Law does not treat women equally to men, but rather on the assumption that they need permanent protection by the latter.

2. *Criticism of the exclusion of gender-based crimes from grave breaches:* The Geneva Law classifies contraventions against Geneva Conventions into grave and non-grave breaches. As such, the “High Contracting Parties undertake to enact any legislation necessary to provide effective penal sanctions for persons committing, or ordering to be committed, any of the grave breaches of the present Convention.” Additionally, “Each High Contracting Party shall be under the obligation to search for persons alleged to have committed, or to have ordered to be committed, such grave breaches, and shall bring such persons, regardless of their nationality, before its own courts. It may also, if it prefers, and in accordance with the provisions of its own legislation, hand such persons over for trial to another High Contracting Party concerned, provided such High Contracting Party has made out a prima facie case.” With respect to non-grave breaches, the Geneva Conventions provide that “Each High Contracting Party shall take measures necessary for the suppression of all acts contrary to the provisions of the present Convention.” Of course, this formula fails to prevent such non-grave violations.

Importantly, however, gender-based crimes and violations are not listed as part of grave violations under the Geneva Law. To critics, these are not adequately addressed by the Law in question.

3. *Criticism of short protection in armed conflicts:* Critics of International Humanitarian Law believe that protection of women in armed conflicts is only limited to sexual violence and enforced pregnancy, but does not extend to include all forms of potential violence inflicted on women, both directly and indirectly. Such restriction does not give sufficient attention to other forms of violence which require taking necessary action to prevent them. In reality, violence against women transcends sexual abuse, involving both physical and mental factors.
4. *Dissociating violence against women in wartime from relevant discrimination in peacetime:* In addition to the fact that violence against women in peacetime generates abuse in wartime, post-conflict situations mostly feature continuing violence against women. Appropriate, effective protection mechanisms are also lacking. Oftentimes, there is not sufficient consideration of discrimination against women in post-conflict situations. Then again, gender-based discrimination perpetuates. In the process of reconciliation, these issues are not considered to be of relevance. Critics ascribe such lack of interest to masculine hegemony over the negotiation process as well as to the exclusion of women from taking part in this process or playing an efficient role in establishing rules of peace in the time post-conflict.⁽⁶³⁾ Such political alienation extends to the social and economic domains as well. It prejudices

⁽⁶³⁾ Ní Aoláin, "Political Violence." p.830

women's rights, debilitates not only women's immunity and ability to confront violence against women, but also that of their society.

Against this background, critics stress that limited protection of women during and after armed conflicts, as provided by the International Humanitarian Law, should be raised for public discussion. From their perspective, necessary amendments should be introduced into the International Humanitarian Law so that it conforms to the current states of affairs and becomes capable of providing expedient protection to women.

Notwithstanding the fact that the above criticisms are substantial, an opposite opinion, expressed by experts from the International Commission of the Red Cross (ICRC) – guarantor of the Geneva Conventions – states that the basic issue in continuing violence against women in and after armed conflict is not a product of an ineffective International Humanitarian Law in particular, or International Law in general. On the contrary, ICRC experts believe that legal provisions safeguarding women's rights are in place and that the relationship between the International Law's components is now more coherent and cohesive. In their opinion, the essential problem lurks in the feeble, or even lack of, commitment to implement provisions by parties within armed conflicts.⁽⁶⁴⁾ The majority of these conflicts have become to be internal, taking place in States in which women are viewed in a traditional inferior manner. In these States, respect of laws (both domestic and international) is generically inadequate.

ICRC experts reject that the International Humanitarian Law

⁽⁶⁴⁾ Lindsey, "Woman and War." p.18

be a subject for public discussion. They believe that a great deal of time and effort have been given to reach a common conviction amongst several states and stakeholders, resulting in the conclusion of Conventions covered by this Law. Elaboration on the International Humanitarian Law might now give rise to a latent desire of certain parties to revoke positive provisions currently in place, thereby stepping backwards instead of progressing forwards. Therefore, proponents of this viewpoint insist that the Law should not be “tampered with” in order to preserve positive features. Nevertheless, this does not mean that the Law is not developed by new special treaties and conventions that empower and add new dimensions.⁽⁶⁵⁾ Parallel to, or more relevant than, the foregoing opinion is the fact that serious action must be taken to enhance the mechanisms of implementation of this Law. Consequently, tools and mechanisms, which have up until now only been available in the International Criminal Law, are believed to a proper approach towards achieving this goal.

In order to achieve the high-priority goal of bringing about better protection to women, especially in and after armed conflict, positive factors under the above dissenting perspectives can be built on. As such, protection of women’s rights currently safeguarded by the International Humanitarian Law can act as a point of departure and be developed by either one of two methods: Either a new binding international treaty in the form of a *third* Protocol Additional to the Geneva Conventions; or an international convention on violence against women may be adopted. Unlike the previous convention, the new convention

⁽⁶⁵⁾ Amnesty International, *Making rights a reality*, p.67

should be valid in times of peace and war, to bridge the gaps highlighted in the International Humanitarian Law and International Human Rights Law. The new convention would also address gender-based violations in a complementary and inclusive manner. Alternatively, international principles or norms would be approved. These can take the form of a UN General Assembly Resolution or Guiding Principles that stop violence against women in general, as well as during and after armed conflict in particular, taking its inspiration from the analogous standard prepared on internally displaced persons not covered under the International Refugee Law.

In reality, several initiatives utilising both methods have been released. A number of conventions or protocols of international character have been passed. These include the Convention on the Political Rights of Women of 1952, entered into force on July 7, 1954; Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women of 1979, entered into force on September 3, 1981; and Optional Protocol to the Convention on the Elimination of Discrimination against Women of 1999, entered into force on December 22, 2000. Additionally, the United Nations General Assembly adopted a number of declarations, including the Declaration on the Elimination of Discrimination against Women of 1967; Declaration on the Protection of Women and Children in Emergency and Armed Conflict of 1974; Declaration on the Participation of Women in Promoting International Peace and Cooperation of 1982; and Declaration on the Elimination of Violence against Women of 1993.⁽⁶⁶⁾

⁽⁶⁶⁾ All these conventions are available on the University of Minnesota, Human Rights Library website:

<http://www1.umn.edu/humanrts/>.

In the pursuance of such considerable international activity on the issue of violence against women, the United Nations Security Council adopted Resolution 1325 at its 4213th meeting on 31 October 2000.⁽⁶⁷⁾ The first of its type, this Resolution has crowned a decades-long process of relentless effort made by local and international feminist and human rights organisations and movements. It recognises the central status of women in respect of international peace and security, as well as expressing the international community's awareness of the gravity of violence inflicted on women and serious willingness to eliminate it decisively.

The UN Security Council Resolution calls for an increased participation of women in peace negotiations; planning of refugee camps; distribution of humanitarian aid; peace keeping operations; and reconstruction of communities tormented by armed conflicts. Moreover, the Resolution urges Member States to ensure increased representation of women at all decision-making levels in national, regional and international institutions and mechanisms for the prevention, management, and resolution of conflict. The latter demand is consistent with the trend of the Beijing Conference of 1995, which confirms that "Equality between women and men is a matter of human rights and a condition for social justice and is also a necessary and fundamental prerequisite for equality, development and peace."⁽⁶⁸⁾

UN Security Council Resolution also encourages the Secretary-General to implement his strategic plan of action (A/49/587)

⁽⁶⁷⁾ See: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElement>.

⁽⁶⁸⁾ Dianne Otto, "A sign of "Weakness? Disrupting Gender Certainties in the Implementation of Security Council Resolution 1325," *Mich. J. Gender & L.* 13 (2006): 126.

calling for an increase in the participation of women at decision-making levels in conflict resolution and peace processes. In addition, it urges the Secretary-General to appoint more women as special representatives and envoys to pursue good offices on his behalf. The Resolution further urges the Secretary-General to seek to expand the role and contribution of women in United Nations field-based operations, especially among military observers, civilian police, human rights and humanitarian personnel. It also calls on “all actors involved, when negotiating and implementing peace agreements, to adopt a gender perspective, including, inter alia: (a) The special needs of women and girls during repatriation and resettlement and for rehabilitation, reintegration and post-conflict reconstruction; and (b) Measures that support local women’s peace initiatives and indigenous processes for conflict resolution, and that involve women in all of the implementation mechanisms of the peace agreements.”

UN Security Council Resolution 1325 is a remarkable turning point in the quest towards termination of violence against women. In particular, the Resolution adopts a vision to promote women’s participation in several spheres that contribute to cease gender-based abuses and infringements. The Resolution also features tremendous capacities, the application of which will undoubtedly curb many violations and negative practices against women. However, State Parties should take the Resolution seriously and implement its provisions – which have, so far, not been properly in place.⁽⁶⁹⁾

⁽⁶⁹⁾ For more information on this issue, see: Connie de la Vega and Chelsea E. Haley Nelson, “The Role of Women in Peacekeeping and Peacemaking: Devising Solutions to the Demand Side of Trafficking,” *Wm. & Mary J. Women & L.* 12 (2006): 437-464; Naomi Cahn, “Beyond Retribution and Impunity: Responding to War Crimes of Sexual Violence,” *Stan. J. Civ. Rts. & Civ. Liberties* 1 (2005): 217-291; Richard P. Barrett and Laura E. Little, “Lessons of Yugoslav Rape Trials: A Role for Conspiracy Law in International Tribunal,” *Minn. L. Rev.* 88 (2003): 30-85.

Future Horizons

Against this backdrop, one might say that many international achievements have been made over past decades in the consolidation of women's status and abatement of gender-based violence and abuses, particularly in armed conflicts. But one must also admit that numerous, corresponding failures have taken place over this period too. The international community does not realise its failures except in armed conflicts, which effectively result in innumerable victims and abuse of vulnerable groups, including women. The situation is further worsened when armed conflict is internal and neither heeds ideal values, nor implements International Law principles nor respects human rights. With women's suffering reaching a climax, ordeals do perpetuate even after armed conflict ends.

The world's memory of forcible transfer, collective displacement, the raping of women and the starvation of children fades in the intervals between one war and another, and one genocide and another. What has been achieved is truly notable, but is not adequate enough to eliminate all forms of suffering and distress. A lot waits to be done on several intertwined levels.

In the first place, international activity should continue to support women to eradicate gender-based violence. With the intention to empower and develop relevant international laws, such activity must be stressed in all international and regional arenas. To avoid being restricted to abstract legal frameworks, a campaign should also be launched to call for the development of mechanisms necessary to enforce valid laws; resorting to the International Criminal Court will play a prospective, central role in terminating violence against women worldwide.

Secondly, the distinction between violence and abuses against women before, during and after armed conflict should cease. Such a mechanical distinction between these phases appears to minimise and restrict violence and abuse to the period of armed

conflict only. Moreover, such a separation causes a seemingly deliberate, forcible elimination of violence from its roots in the society by ascribing its outbreak to the armed conflict alone. It has by now been proved that origins of increasing violence against women in armed conflict date back to the preceding phase – to a form of violence that is deep-rooted in that society, which practiced various forms of violence against women in peacetime, before the armed conflict took place. When armed conflict erupts, women's status deteriorates and violence escalates. The same takes place after the armed conflict comes to an end. In short, violence against women constitutes a complete and perpetual cycle that undergoes phases and levels before, during and after armed conflict. Raised awareness of this predicament is indispensable; work should continue to devise links to develop a system of integral international laws, not a set of fragmented regulations, which will eliminate violence against women in various circumstances. Though important, international effort alone is no longer adequate.

Thirdly, side by side with international activity, individual states should also raise awareness and promote commitment by taking all necessary internal legislative, executive and judicial measures to eliminate violence against women. If not accompanied by sanctions on non-compliance, International Law will not be capable of penetrating state borders and effecting enforcement. Thus it should be emphasised that states need to adapt their respective domestic legislation to be consistent with the International Law norms in all aspects related to violence against women. As such, women's salvation of such violence will not only be an international responsibility that attempts to cross national borders. The converse is also true. States' liability will be supported by the International Law, which bolsters its laws and provides further external enforcement mechanisms. If domestic legislation falls short in its elimination of violence against women and does not punish offenders, at least not only in armed conflict, but also in peacetime – before and after the

outbreak of conflict – the International Law will be of little use in the cessation of this cycle of violence, which will more than likely perpetuate. Importantly, pressure should be brought to bear on various states, to demand that they amend their respective national legislation or promulgate necessary new regulations to address this issue, ensuring that they take all actions necessary to safeguard effective enforcement of this legislation. Truly, a state that does not neglect violence against women in peacetime will be more capable of committing to and respecting relevant international norms in wartime.

Finally, developing and enforcing internal legal structures is essential to eliminate violence against women. However, this action alone is not sufficient to produce the desired transformation: a substantial transformation of the negative, stereotypical view of women should take place in the society's dominant culture. In fact, violence against women is generated by such a view, which prejudices women and gives men preference over women. Naturally, this would cause societal inaction, if not acceptance of women's abuse and violation of their respective rights by men (father, brother, husband and son). Unless changed, violence against women will still be rooted in cultures of several societies. To effect the desired transformation, continuing education of the values of gender equality and respect of human rights is of paramount importance.

Additionally, a substantive transformation should be introduced to target political cultures, particularly those suffering from internal armed conflicts. Mostly located in the southern hemisphere, these states are authoritarian, with political regimes that monopolise authority and power. A typical state would treat its people as subjects who are obliged to fulfil its wish and implement its demands – not as citizens who have the right to participation and accountability. Discarding the human security necessary for their respective citizens, these

states believe that their national security is associated with bringing about the state security. Repression, though at times unapparent, is inherent in such states; it shifts from the state to the society; from the society to individuals; and from men to women, who are treated as inferior and made to assimilate and admit all prejudice and abuse inflicted on them.

Women's security will not be attainable except in a secure society, which cannot be established in the absence of a prevalent democratic political system. This form of political system will not be put in place without safeguarding equal and proportionate citizenship rights for both men and women. As a point of departure, a state's national security cannot be brought by ensuring its security, but by achieving its citizens' human security. It should be highlighted that human security, both domestically and internationally, cannot be brought about except by safeguarding women's security, not because women are a core unit of society's sustainability, but because they are intrinsically human beings, who have a safeguarded human right to a decent life and dignity.